النمط الثانى

فى الجهات

وأجسامها الأولى والثانية

الفصل الأول

إشارة

(١) إعلم أن الناس يشيرون إلى جهات لا تتبدل ، مثل جهة الفوق ، والسفل .

* الأجسام تنقسم باعتبار الجهات :
إلى ما يتقدم عليها ويحددها ، وهو أجسامها الأولى .
وإلى ما لا يتقدم عليها ، بل يحصل فيها ، وهو أجسامها الثانية .

(١) يريد إثبات جسم محدد للجهات ، محيط بالأجسام ذوات الجهة ، فنقول ، قبل الخوض فى تقرير ذلك : لما كانت الامتدادات التى تمر بنقطة ، ويقوم بعضها على بعض ، على زوايا قوائم — أعنى أبعاد الجسم — ثلاثة لا غير ؛ وكان لكل امتداد طرفان ؛ كانت الجهات بهذا الاعتبار ستة :

اثنان : منها طرفا الامتداد الطولى ، ويسميهما الإنسان — باعتبار طول قامته ، حين هو قائم — بالفوق والتحت .

الفوق منهما : ما يلى رأسه بحسب الطبع .

والتحت : ما يقابله .

واثنان : منها طرفا الامتداد العرضى ، ويسميهما — باعتبار عرض قامته — باليمين والشمال .

ويشيرون إلى جهات تتبدل بالفرض ، مثل اليمين والشمال فيما يلينا ، ومثل ما يشبه ذلك .

واليمين : ما يلى أقوى جانبيه بحسب الأغلب .

والشمال : ما يقابله .

واثنان : طرفا الامتداد الباقى ، ويسميهما — باعتبار ثخن قامته — بالقدام والخلف :

والقدام : ما يلى وجهه .

والخلف : ما يقابله .

ثم يستعملها فى سائر الحيوانات والأجسام ، حتى الفلك ، على هذا النسق :

وهذا باعتبار ما هو غير واجب ، وهو قيام بعض الامتدادات على بعض ، فأما إن لم يعتبر ذلك ، كانت الجهات التى هى أطراف الامتدادات ، غير متناهية بحسب إمكان فرضها فى جسم واحد ، بالقياس إلى نقطة واحدة .

قال الفاضل الشارح : [الحكم بأن الجهات ست ، مشهور وليس بحق ؛ فإن الكرة لا جهة لها بالفعل ، ولها جهات لا تتناهى بالقوة] .

أقول : وهذا صحيح .

ثم قال : — محاذياً لبعض المتقدمين — : [وأما المضلعات فعدد جهاتها ، عدد حدودها النقطية والخطية والسطحية ، إن سمينا كل حد ، جهة .

أو مثل عدد الخطية ، والسطحية ، إن لم نعتبر النقطية . مثلاً المثلث جهاته ثلاث] .

أقول : هذه تسمية بخلاف ما تقرر فيما مر ؛ فإن المقرر هناك أن الجهة طرف الامتداد ، وأضلاع المثلث ليست أطرافاً للامتدادات ، بل امتدادات هى أطراف السطح.

ونرجع إلى المقصود فنقول :

الجهات الست تنقسم إلى :

ما لا يتبدل بالفرض ، وهو الفوق والسفل .

وإلى ما يتبدل به ، وهو الأربعة الباقية .

وذلك لأن المتوجه إلى المشرق مثلاً ، يكون المشرق قدامه ، والمغرب خلفه ، والجنوب يمينه ، والشمال شماله .

فلْنَعْدُ عما يكون بالفرض . وأما الواقع بالطبع فلا يتبدل كيف كان ذلك .

ثم إذا توجه إلى المغرب ، يتبدل الجميع ؛ فصار ما كان قدامه خلفه ، وما كان يمينه شماله ، وبالعكس — كذا —

فهذه تتبدل بالفرض ، وليس الفوق والسفل كذلك ؛ فإن القائم لو صار منكوساً ، لا يصير ما يلى رأسه فوقاً ، وما يلى رجله تحتاً ، بل صارت رأسه من تحت ، ورجله من فوق. وكان الفوق والتحت بحاليهما .

والفاضل الشارح : جعل الفرض هو أن يصير الجانب القوى ضعيفاً ، والضعيف قوياً ، يعنى اليمين شمالاً ، والشمال يميناً ، وهكذا فى القدام والخلف .

والأرض فرض واقع . وهذا غير واقع .

وقال أيضاً : [الفوق والسفل يتبدلان بالفرض ، إن جعل الاعتبار بالرأس والقدم ؛ فإن قيام شخصين على طرفى قطر الأرض ، يقتضى أن يكون ما يلى رأس أحدهما ، يلى قدم الآخر ، ولا يتبدلان ؛ إن جعل الاعتبار بما يقرب من السماء وما يقابله] .

أقول : ليس المراد من اعتبار الرأس والقدم ما يلى رأس الشخص وقدمه ؛ فإنا بيّنا أن ذلك يتبدل بالانتكاس ؛ بل المراد ما يلى الرأس والقدم بالطبع ، وعلى هذا لا يكون الطرف الآخر من قطر الأرض ، هو الذى يلى القدم بالطبع .

وفسر أيضاً قوله : [وما يشبه ذلك] .

بالفلك الذى يسمى الجانب الشرقى منه يميناً ، والجانب الغربى شمالاً ، تشبيهاً بالإنسان الذى يسمى جانبه الذى يظهر منه قوة حركته يميناً .

ويحتمل أن يفسر ذلك بالقدام والخلف ؛ لأنه ذكر الفوق والسفل ، واليمين والشمال ، ولم يذكرهما . وهما يشبهان باليمين والشمال ، لتبدلهما بالفرض ؛ إلاّ أن الشيخ لما قيد اليمين والشمال بقوله : [فيما يلينا] .

فتفسير قوله : [وما يشبه ذلك] .

بالفلك ، أولى ؛ لأن اتصاف الفلك بذلك إنما يكون بسبب تشبيهه بالإنسان .

وأما الأربعة الباقية للفلك — على وجه التشبيه المذكور — فوسط سمائه يشبه قدامه ؛ وما يقابله ، خلفه ؛ وأحد قطبيه علوه ، والآخر سفله .

وذلك شىء لا يتصور فيه فائدة .

الفصل الثانى

إشارة

(١) ثم من المحال أن يتعين وضع الجهة فى خلاء ، أو ملاء متشابهٍ ؛ فإنه ليس حد من المتشابه أولى بأن يجعل جهةً مخالفة لجهة أخرى ، من غيره .

فيجب إذن أن يقع بشىء خارجٍ عنه . ولا محالة أنه يكون جسمًا أو جسمانيًّا . والمحدِّد الواحد – من حيث هو كذلك – فإنما يُفترض منه حدٌّ واحد – إن افترض – وهو ما يليه .

وفى كل امتداد يحصل جهتان ، وهما طرفان .

ثم لما بين الشيخ قسمة الجهات ، إلى ما بالطبع ، وما بالفرض قال :

[فلنعد عما يكون بالفرض]

أى فلنتجاوز عنه لأن الأمور الفرضية لا تنضبط .

(١) تقرير البرهان مع محاذاة ما فى الكتاب أن نقول :

قد ثبت أن الجهة ذات وضع ، فالجهتان المعيَّنتان بالطبع يكون تعين وضعهما :

إما فى شىء متشابهٍ : خلاء كان أو ملاء .

أو فى شىء مختلف .

والأول محال ؛ لعدم أولوية بعض الحدود المفروضة فيه ، بأن يكون جهةً ، من سائرها ، ولكون الحدود فيهما بالفرض ، وغير متناهية ، وكون الجهتين بالطبع اثنتين فحسب .

فإذن الثانى حق ، وهو أن يكون ذلك التعين بشىء مختلف خارج مما يشابه . وذلك الشىء لا محالة يكون جسما أو جسمانيًّا ؛ لوجوب كونه ذا وضع ، فهو إما جسم واحد يحدد

وعلى أن الجهات التى فى الطبع ، فوق ، وسفل – وهما اثنتان – فالتحدد إذن إما أن يقع بجسم واحد – لا من حيث كونه واحدًا – وإما أن يقع بجسمين .

والتحدد بجسمين إما أن يكون أحدهما محيطًا ، والآخر محاطًا به ،أو يكون وضع الجسمين متباينا .

الجهتين معاً ، أو جسمان يحدد كل واحد منهما واحدة .

والجسم الواحد يكون محدداً :

إما من حيث هو واحد .

أولا من حيث هو واحد .

فهذه أقسام ثلا ثة .

أما الجسم الواحد ، من حيث هو واحد ، فلا يمكن أن يكون محدِّداً ؛ لأن كل امتداد فله جهتان هما طرفاه ؛ وذلك لوجوب تناهيه ، كما مر .

وكذلك اللتان بالطبع ، فإنهما أيضاً طرفا امتداد ، فالمحدِّد يجب أن يحدد طرفين معاً. والجسم الواحد ، من حيث هو واحد ، إن حدد ما يليه بالقرب ، فلا يمكن أن يحدد ما يقابله ؛ لأن البعد عنه ليس بمحدود .

وإذا بطل هذا القسم ، بقى أن يكون المحدد :

إما جسما واحداً ، لا من حيث هو واحد .

وإما جسمين .

ثم نقول : وهذا الثانى أيضاً باطل ، لأن التحديد بجسمين لا يخلو :

إما أن يكون على سبيل إحاطة أحدهما بالآخر .

أو على سبيل المباينة .

والأول يقتضى دخول المحاط فى التحديد بالعرض ، لأن المحيط وحده كاف فى تحديد امتدادين بالقرب الذى يتحدد بإحاطته ، والبعد الذى يتحدد بأبعد حد من محيطه ، وهو مركزه.

فهذا القسم راجع إلى ما كان المحدد جسما واحداً ، لا من حيث هو واحد .

وأما القسم الآخر ، وهو أن يكون بالمباينة ، فإنه باطل بوجهين :

أحدهما : أن كل واحد من الجسمين لا يتحدد به إلا القرب منه ، ولا يتحدد البعد عنه.

وإذا كان أحدهما محيطًا ، والآخر محاطًا به ، دخل المحاط به فى ذلك التأثير بالعرض ؛ وذلك لأن المحيط وحده ، يحدد طرفى الامتداد ، بالقرب الذى يتحدد بإحاطته ، والبعد الذى يتحدد بمركزه ، سواء كان حشوَه ، أو خارجًا عنه ، خلاءٌ أو ملاءٌ .

وإذا كان على الوجه الأخير ، يتحدد به جهة القرب ، وأما جهة البعد فلم يجب أن يتحدد به ؛ لأن البعد عنه ليس يجب أن يكون محدودًا حدًّا معينًا ، ما لم يكن محيطًا ، ولم يكن الثانى أولى بأن يقع منه فى محاذاة دون أخرى ممكنة إلا لمانع يجب أن يكون له معونة فى تقدير الجهة . ويكون جسمانيًّا ، ويدور الكلام عند فرضه واعتبار وضعه .

فمن البين أن تقدير الجهة وتحديدها إنما يتم بجسم واحد ، لكن ليس لأنه على طبيعته كيف اتفق ، بل من حيث

فإذن لاتتخذ الجهتان معاً بكل واحد منهما . وقلنا : إن المحدد يجب أن يحدد جهتين معاً.

والثانى : أن لكل واحد منهما جهات لا تتناهى بحسب فرض الامتدادات الخارجة منه . ووقوع الآخر منه فى جهة من تلك الجهات ، وعلى بعد معين منه . دون سائر الأبعاد الممكنة ، ليس بأولى من وقوعه فى جهة أخرى ، وعلى بعد آخر مما يمكن ؛ فإن الوقوع فى كل جهة ، وعلى كل بعد من ذلك ، ممكن بحسب العقل ، وإن امتنع فلمانع مؤثر فى التحديد .

وهو أيضاً يجب أن يكون جسمانيًّا ذا وضع ، والكلام فى وقوعه فى بعض جهات هذين ، دون بعض ، وعلى بعد معين منهما ، كالكلام فيهما ، فإن عالل بهذين صار دوراً ، وإلا فتسلسل .

هو بحال ما ، موجبة لتحديدين متقابلين . وما لم يكن الجسم محيطًا ، يتحدد به القرب ولم يتحدد به ما يقابله .

الفصل الثالث

إشارة

(١) كل جسم من شأنه أن يفارق موضعه الطبيعى ، ويعاوده ؛ يكون موضعه الطبيعى متحدد الجهة له ، لا به ، لأنه قد يفارقه ويرجع إليه وهو فى الحالتين ذو جهة .

ولما بطل هذا القسم ، ثبت أن تحديد الجهة يتم بجسم واحد ، لا من حيث هو واحد ، ولا على أى وجه اتفق ، بل من حيث الإحاطة ، وهى الحال الموجبة لتحديدين متقابلين ، كما مر .

فإذن محدِّد الجهات جسم واحد محيط بالأجسام ذاوت الجهات .

(١) يريد بيان امتناع الحركة المستقيمة على محدِّد الجهات ، وبيان تقدمه على الأجسام التى تجوز الحركة المستقيمة عليها .

وتقريره : أن كل جسم له موضع طبيعى ، فلا يخلو :

إما أن لا يكون من شأنه مفارقة موضعه ، ومعاودته إليه .

وإما أن يكون من شأنه ذلك .

والأول : هو الذى لا تجوز الحركة الأينية عليه .

والثانى : هو الذى تجوز عليه ، وتكون مفارقة موضعه بالقسر ، ومعاودته إليه بالطبع ، ويكون هو فى الحالتين ذا جهة يتحرك فيها لا محالة .

ومثل هذا الجسم لا يجوز أن تتحدد به جهة موضعه الطبيعى ، لأن جهته متحددة عند وجوده فيه ، وعند لا وجوده ، بل تكون متحددة لأجله ، حتى يصح منه أن يخرج عنه مفارقاً ، ويطلبه معاوداً .

أو يجب أن يكون ذلك التحدد بسبب جسم آخر ، فذلك الجسم الآخر ، وهو علة

فيجب أن يكون تحَدُّدُ جهة موضعه الطبيعى ، بسبب جسمٍ غيره ، هو علة لما هو قبل هذا المفارق أو معه فقط . فذلك الجسم له تقدمٌ ما ، فى رتبة الوجود ، على هذا بعلية ، أو على ضرب آخر .

لجهة هذا الجسم الذى يفارق الموضع ويعاوده .

وهذا الجسم لا يمكن أن يوجد متقدماً على الجهة ، لأنه لا يتصور أن يكون متحركاً فى جهة ، حالتى المفارقة والمعاودة ، والجهة لم توجد بعد . فهو إما متأخر عن الجهة ، وإما مع الجهة ، معية امتناع الانفكاك عنها — كذا —

فإذن الجسم الذى هو علة الجهة متقدم على هذا الجسم ؛ لأنه متقدم على ما يتقدمه أو على ما لا يتأخر عنه ، مما هو معه — أعنى الجهة — والمتقدم على المتقدم متقدم ، وعلى المعى أيضاً ، كما مر بيانه ، فى بيان أن الصورة ليست علة للهيولى ، فهو متقدم على الإطلاق بضرب من التقدم ، إما بالعلية أو بالطبع .

وهذا ما فى الكتاب.

وظهر منه أن الجسم المحدد للجهات لا يجوز أن يفارق موضعه ، فلا يصح منه الحركة الأينية .

فإن قيل : لو قال الشيخ : [محدد الجهات لايجوز عليه الحركة الأينية ؛ لأن الحركة الأينية تستدعى جهة ، والجهة إنما تتحدد به] لكفاه .

فما الفائدة فى تقييد الحركة بأن تكون من الموضع الطبيعى وإليه ؟

قلنا : إن الجهات لا تتمايز إلا بكون بعضها طبيعيًّا لبعض الأجسام ، وبعضها غير طبيعى . والحاجة إلى إثبات المحدد ، هى لتمايز الجهات بالطبع ، لا لإثباتها كيف كان ؛ وإلا لكان البرهان على تناهى الامتدادات كافياً فى إثبات الجهات التى هى مقاطع الامتدادات

وأيضاً : لهذا السبب خص ما بالطبع من الجهات بالنظر ، وتجاوز عما بالفرض .

واعلم : أن تقدم محدد الجهات على ذوات الجهة ، يجوز أن يكون بالعلية ، لامن حيث كون ذوات الجهات أجساماً ؛ فإن الجسم لايجوز أن يكون علة فاعلية لجسم آخر — كما

الفصل الرابع

تذنيب

(١) فيجب أن يكون الجسم المحدد للجهات :

إما على الإطلاق محيطًا ، ليس له موضع يكون فيه ، وإن كان ليس له وضع بالقياس إلى غيره .

سيجيء بيانه — بل من حيث ذوات جهات : أعني يكون علة لهذا الوصف اللازم لها .

ويجوز أن تكون بالطبع ؛ فإن رَفْع المحدد — من حيث هو محدد — يوجب رفع ذوات الجهة ، من حيث ارتفاع الجهة . ورفع ذوات الجهة لا يوجب رفع المحدد ، من حيث هو محدد . ولهذا لم يجزم الشيخ ههنا بأحد القسمين .

وأيضاً لم يذكر الشيخ أن وجود الجهة — بعد امتناع تأخره عن وجود الأجسام ذوات الجهة — هل يجوز أن يكون متقدماً عليه ، أم لا ؟

وذكر الفاضل الشارح : أن الأليق بما ذكره فى « النمط السادس » فى بيان أن الحاوى ليس علة للمحوى ، أنه لا يجوز ذلك ؛ لأن عدم الخلاء مقارن لوجود ذوات الجهة ؛ فإن تأخر وجودها عن وجود الجهة ، تأخر عدم الخلاء أيضاً عنه . والمتأخر عن الشيء ممكن معه.

فإذن عدم الخلاء ممكن مع وجود الجهة ، لا واجب ؛ ويلزم منه كون الخلاء ممكناً فى ذاته ، ممتنعاً بغيره . وهو محال .

(١) يريد أن يُذنب إثباتَ محدد الجهات ، وكونَه غير ذى جهة ، ببيان سائر أحواله ، فنقول فى تقريره :

الموضع ، والمكان : اسمان مترادفان . وهما عند الشيخ عبارتان عن السطح الباطن لجسم محيط بالجسم ذى المكان ، ويماسه بذلك السطح .

والوضع : يطلق بالاشتراك على معان ثلاثة ، كما مر . والمراد ههنا ما هو إحدى المقولات .

وهو هيئة تعرض للجسم ، بسبب نسبة بعض أجزائه إلى بعض ، وإلى أشياء من ذوات

وإن كان ليس محيطًا على الإطلاق ، فيكون له موضع لا يفارقه .

(٢) ولعله لا يكون المحدد الأول ، إلا القسم الأول .

الوضع غير ذلك الجسم ؛ إما خارجة عنه ، أو داخلة فيه : كالقيام فإنه هيئة عارضة للإنسان بحسب انتصابه ، وهو نسبة بعض أجزائه إلى بعض ، وبحسب كون رأسه من فوق ، ورجليه من تحت . وهو أيضاً نسبة أجزائه إلى الأشياء الخارجة عنه .

ولولا هذا الاعتبار ، لكان الانتكاس أيضاً قياماً .

وإذا تقرر هذا فنقول : الأجسام تنقسم :

إلى محيط على الإطلاق ، غير محاط .

وإلى ما عداه ، مما هو محاط .

وظاهر مما ذكرنا أن القسم الأول لا موضع له أصلا ، وله وضع ، ولكن بحسب نسب بعض أجزائه إلى بعض ، وبحسب الأشياء الداخلة فيه ، وأما بحسب الأشياء الخارجة عنه ، فلا .

وأما القسم الثانى فله الموضع والوضع ، بحسب الاعتبارات جميعاً .

وإذ تبين هذا ، وقد تبين فيما مر أن محدد الجهات محيط بذوات الجهة ، فهو لايخلو :

إما أن يكون محيطاً على الإطلاق ، ويكون حكمه فى الموضع والوضع ما ذكرناه .

وإما أن يكون محيطاً لا على الإطلاق ، بل محيطاً بذوات الجهة ؛ ومحاطاً بغيره .

ويكون — لا محالة — له موضع ووضع ، إلا أنه يجب أن لا يفارق موضعه ؛ لأنَّا بيَّنا أن المحدد لا يجوز أن يفارق موضعه ، ويعاوده .

(٢) معناه : لعل الأمر فى نفسه ، هو أن المحدد الأول لا يكون إلا المحيط المطلق .

ثم إن كان للقسم الثانى وجود محاط بالأول ، يتحدد موضعه به ؛ أى إن كان محدد محيطاً بما يحدده ، ومحاطاً بما يتحدد به ، فيجب أن يتحدد بالأول موضع هذا الثانى ووضعه ، ثم يتحدد بالثانى جهات الحركات المستقيمة .

وقد بنى الأمر على التشكيك ؛ لأن غرضه تحديد الجهات كيف كان ، وهو حاصل

فإن كان للقسم الثانى وجود ، يتحدد بالأول موضعه ،

على تقدير أن يكون المحدد شيئاً واحداً ، وعلى تقدير أن يكون شيئين ، أحدهما قبل الآخر ومحيط به .

وإن كان الحق فى نفسه ، هو أن المحدد الأول الذى لم تتحدد جهة قبله ، يجب أن يكون محيطاً على الإطلاق ، وليس له موضع ، على ما عرّض به ؛ وذلك لأن المحاط الذى له موضع متحدد يحتاج فى تحدد موضعه إلى غيره ، فإن محدد موضعه متقدم على موضعه ، ولا يجوز أن يكون هو متقدماً على موضعه الخاص به . وأما بعد تحدد موضعه فيجوز أن يصير محدداً لموضع غيره ، وحينئذ لا يكون هو المحدد الأول ، بل يجب أن يكون قبله محدد آخر .

فإذن المحدد الأول هو المحيط المطلق .

ولما كان الشيخ غير محتاج إلى هذا البيان لم يصرح به .

وإنما قيد وجود القسم الثانى فى قوله : [فإن كان للقسم الثانى وجود] .

بقوله : [يتحدد بالأول موضعه] .

تنبيهاً على أن وجوده لا يكون إلا كذلك .

وكرر هذا المعنى بقوله : [فيتحدد به موضع الثانى] .

لأنه تالى المتصلة التى أولها : [فإن كان] .

وأما المراد بقوله : [ووضعه] .

فيحتمل أن يكون « الوضع » الذى هو المقولة ؛ لأن وضع الثانى بحسب الأشياء الخارجة عنه ، إنما يتحدد بالأول .

ويحتمل أن يكون بمعنى التعيين لقبول الإشارة ؛ فإن هذا المعنى لا يحصل للجسم الذى له موضع ، إلا بحصوله فى الموضع .

وقال الفاضل الشارح : [سبب التشكيك أن الحجة على كون المحدد هو المحيط الأول ، هى أنه كان فى تحصيل جهتى القرب والبعد ، ودخول المحاط فى التحديد ، يكون بالعرض ، على ما مر .

وعليه شكان :

فيتحدد به موضع الثانى ووضعه . ثم يتحدد بعد ذلك جهات الحركة المستقيمة .

أولهما : أن هذا يستقيم لو كان الأول متقدماً على الثانى . حتى يقال : إذا اجتمع للجهة علتان مستقلتان بالعلية ، وأحدهما أقدم ، فإنها تكون مستعدة إلى ما هى أقدم .

لكن الشيخ سيبين فى « النمط السادس » أن الحاوى ليس بأقدم من محويه ، وإلا لكان الخلاء ممكناً لذاته .

فإذن لا يكون الحاوى أولى بالتحديد من المحوى .

وثانيهما : أن المحيط كالفلك الأعظم على تقدير تقدمه فى الوجود لا يكون محدداً لجهات العناصر ؛ لأن النار مثلا إنما تطلب مقعر الفلك الأعظم ، أو مقعر فلك القمر .

والأول باطل ؛ وإلا لكانت النار فى حيزها أبداً بالقسر .

والثانى : يقتضى أن يكون فلك القمر هو المحدد لمقعره ، الذى تطلبه النار .

قال : ولأجل هذين الشكين ، تشكك الشيخ فى كلامه ، ولولا الشك الثانى ، لكان إسناد التحديد ، إلى المحيط المطلق ، أولى ، لا لكونه أقدم ، بل لكونه أعظم وأقوى .

ولأجل ذلك ذهب إليه الشيخ . وأما أنا فلقوة هذا الشك لم أحكم بتلك الأولوية] .

وأقول : وأما وجه تقدم المحيط على المحاط ، فقد مر ، وسيأتى له بيان آخر .

وأما الشك الثانى : فليس بوارد .

أما أولا : فلأنه يقتضى أن يكون محدد جهة الهواء ، هو النار ، ومحدد جهة الماء ، هو الهواء . وهذا مما لم يقل به قائل .

وأما ثانياً : فلأن العنصر لا يطلب ما هو الجهة بالطبع ، بل يطلب ما هو مكانه الطبيعى فى جهة من الجهات ، سواء كان مكانه مشتملا على حاق تلك الجهة ، كالأرض أو لم يكن ، كباقى العناصر .

ولذلك كانت الجهات بالطبع اثنتين . والأمكنة الطبيعية أكثر .

وليس يجب من كون فلك القمر ، علة لمقعره الذى هو مكان النار ، أن يكون علة لتحدد الفوق ؛ فإنا — على الأصل المذكور — إذا فرضنا متحركاً يحتاز على حيز النار ،

(٣) ويكون الأول إنما يخلق به أن يكون متقدماً فى رتبة الإبداع .

ويصعد فى فلك القمر ، نحكم جزماً بأنه ذاهب إلى جهة الفوق ، ولا نقول : إنه ذاهب من جهة الفوق إلى ما يقابله .

فإذن ليس فلك القمر هو المحدد لجهة الفوق .

وأما قولهم : الخفيف المطلق هو الذى يطلب جهة الفوق على الإطلاق ، فليس المراد أنه يطلب أن يكون فوق جميع الأجسام على الإطلاق ، بل فوق العنصر فقط .

والفاضل الشارح : أورد المتن فى هذا الموضع هكذا :

[فإن كان للقسم الثانى وجود ، فيتحدد بالأول موضعه ، ويتحدد به موضع الثانى ووضعه . ثم تتحدد بعد ذلك جهات الحركات المستقيمة] .

وفسره : [بأن المحدد ، إن كان غير الفلك الأعظم ، فيتحدد بالأعظم موضع المحاط الأول ، كفلك الثوابت ، ويتحدد به موضع ما تحته ، كفلك زحل ، ثم يتحدد — بعد تحدد مواضع الأفلاك على الترتيب — جهات الحركات المستقيمة] .

وذلك يقتضى أن يكون الثانى فى قول الشيخ : [موضع الثانى] .

ثالثاً فى المعنى .

(٣) أى خليق بالمحدد الأول أن يكون فى ترتيب الإبداع متقدماً ، وهو : بأن تكون الوسائط بينه وبين المبدأ الأول تعالى ذكره ، أقل مما بين سائر الأجسام وبينه .

وأيضاً : بأن يكون ما دونه محتاجاً إليه فى تحدد مكانه . ولا يلزم من ذلك احتياج ما دونه إليه ، فى تحقق ذاته ، فلا يلزم إمكان الخلاء لذاته على ما سنذكره فى « النمط السادس » .

والفاضل الشارح : ذكر أقسام التقدم ، وبيّن أن تقدم الفلك الأعظم ليس بالزمان قطعاً ، ولا بالعلية لما سيأتى ؛ فإن لم يكن محدداً لجهات سائر الأجسام ، فلا يكون أيضاً بالطبع .

فيبقى أن يكون متقدماً :

إما بالشرف ؛ لأنه أعظم .

أو بالرتبة . كما مر .

(٤) ويكون متشابه نسب وضع ما يُفرض له أجزاء ؛ فيكون مستديرًا *

الفصل الخامس

إشارة

(١) الجسم البسيط هو الذى طبيعته واحدة ، ليس

(٤) المحدد الأول لا يجوز أن يكون مؤلفاً من أجسام مختلفة أو متشابهة ؛ لأن اختصاص كل جسم منها ، بأن يكون فى جهة من الأشياء الداخلة فيه ، دون جهة ، يقتضى امتناع تأخر الجهة عن أجزائه المتقدمة عليه ، ويلزم من ذلك تقدم الجهة على محددها .

فإذن هو بسيط ليس له أجزاء إلا بالفرض ، ويجب أن تكون نسبة تلك الأجزاء المفروضة ، بعضها إلى بعض ؛ وجميعها ، إلى المركز — وهو الذى يلحقها الوضع بسببه — متشابهة ؛ لأنها إن اختلفت ، فصار بعض الأجزاء أقرب إلى المركز ، من بعض ، لزم من اختصاص القريب بجهة وبُعد ، غير جهة البعيد وبعده ، اختلافُ جهات أجزاء المحدد ويلزم من ذلك أيضاً تقدم الجهة على محددها . هذا خلف.

وتشابهُه أجزاء الشىء فى الوضع ، وهو الاستدارة .

فإذن محدد الجهات مستدير الشكل .

(١) يريد بيان حال البسائط من الأجسام .

ونحن قد ذكرنا — فى عدة مواضع — أن الطبيعة تطلق على معان . وذكرنا بعض تلك المعانى بحسب الحاجة .

فمنها : أن يقال : إنها مبدأ أولٌ لحركة ما تكون فيه وسكونه . بالذات لا بالعرض . ويراد بالمبدأ ، المبدأ الفاعلى وحده .

وبالحركة أنواعها الأربعة ؛ أعنى :

الأينية ، والوضعية ؛ والكمية ؛ والكيفية .

فيه تركيبٌ قوى وطبائع .

وبالسكون ، ما يقابلها جميعاً .

وهى بانفرادها لاتكون مبدأ للحركة والسكون معاً ، بل مع انضياف شرطين هما : عدم الحالة الملائمة .

ووجودها .

ويراد بما يكون فيه : ما يتحرك ويسكن بها ، وهو الجسم .

ويتحرز به :

عن المبادئ الصناعية والقسرية ، فإنها لاتكون مبادئ لحركة ما تكون فيه .

وبالأول : عن النفوس الأرضية ، فإنها تكون مبادئ لحركات ما هى فيه ، كالأنماء مثلا ، إلا أنها تكون مبادئ باستخدام الطبائع والكيفيات . وتوسط الميل بين الطبيعة والجسم عند التحريك لا يخرجها عن كونها مبدأ أول ، لأنه بمنزلة آلة لها .

ويراد بقولهم : « بالذات » أحد معنيين :

أحدهما : بالقياس إلى المحرك ، وهو أنها تحرك لا عن تسخير قاسر إياها ، بل بذاتها ، على وجه يوجب الحركة ، إن لم يكن مانع .

وثانيهما : بالقياس إلى المتحرك ، وهو أنها تحرك الجسم المتحرك بذاته لا عن سبب خارج .

ويراد بقولهم : « لا بالعرض » أيضاً ، أحد معنيين .

أحدهما : بالقياس إلى المحرك ، وهو أن الحركة الصادرة عنه ، لا تصدر بالعرض ؛ كحركة الساكن فى السفينة المتحرك ، وهو أنها تحرك الشىء الذى ليس متحركاً بالعرض ، كصنم من نحاس ؛ فإنه يتحرك من حيث هو صنم ، بالعرض .

والطبيعة : بهذا المعنى تقارب الطبع الذى يعم الأجسام حتى الفلك .

فربما يزاد فى هذا التعريف قولهم : « على نهج واحد ، من غير إرادة » .

وحينئذ يتخصص المعنى المذكور ، بما يقابل النفس ؛ وذلك لأن المتحرك ، يتحرك إما على نهج واحد ، أو لا على نهج واحد .

وكلاهما بإرادة ، أو من غير إرادة .

(٢) والطبيعة الواحدة تقتضى – من الأشكال والأمكنة ، وسائر ما لا بد للجسم أن يلزمه – واحداً غير مختلف .

فمبدأ الحركة على نهج واحد من غير إرادة ، هو الطبيعة ، وبإرادة هو القوة الفلكية ومبدؤها لا على نهج واحد ، ومن غير إرادة ، هو القوة النباتية .

وبإرادة هو القوة الحيوانية .

والقوى الثلاث تسمى نفوساً .

فهذا معنى الطبيعة .

وأما القوة : فقد ذكرنا أنها مبدأ التغير من شيء فى غيره ، من حيث هو غيره .

وفائدة هذا القيد ، أن الشيء الواحد ، من حيث هو واحد ، يمتنع أن يكون فاعلا وقابلا ؛ مثلا ، الطبيب إذا عالج نفسه ، فلا يقبل العلاج من حيث هو طبيب ، بل من حيث هو مريض ، والحيثيتان يقتضيان التغاير .

فقول الشيخ [الجسم البسيط ، هو الذى له طبيعة واحدة] تعريف للبسيط .

ونعنى بالطبيعة ما يعم الأجسام ، أى هى الشيء الذى يكون المبدأ المذكور فيه واحداً ؛ لا أن الأفعال الصادرة عنه واحدة ؛ وذلك لأن الطبيعة الواحدة قد تتكثر أفعالها باعتبارات مختلفة ، كما ذكره فى هذا الفصل ، وزاده وضوحاً بقوله .

[ليس فيه تركيب قوى وطبائع] أى لا يكون مجتمعاً من أشياء مختلفة ، لكل واحد منها طبيعة وقوة أخرى ، وتلك من جملتها شيء واحد ، فإن مثل هذا يقابل البسيط .

بل تكون طبيعة الأجزاء ، والكل جميعاً ، شيئاً واحداً .

(٢) ههنا أعراض لا يمكن أن ينفك الجسم فى وجوده عنها :

كالأين ، والوضع ، والشكل ، والكيف ، والكم ، وغير ذلك .

وطبيعة الجسم لا محالة تقتضى من كل نوع شيئاً ما ، على ما سيأتى فى الفصل التالى لهذا الفصل .

فالطبيعة الواحدة تقتضى من كل جنس منها ، شيئاً واحداً ، على نهج واحد .

ولا يختلف اقتضاؤه بالأوقات والأحوال ، إلا إذا منعها مانع من ذلك .

(٣) فالجسم البسيط لايقتضى إلا شيئًا غير مختلف .

الفصل السادس

إشارة

(١) إنك لتعلم أن الجسم إذا خُلِّى وطباعه ، ولم يعرض

---

(٣) هذه نتيجة لقوله :

[الجسم البسيط له طبيعة واحدة ، والطبيعة الواحدة تقتضى شيئاً غير مختلف] .

والفاضل الشارح قال : [هذا الحكم ليس بنتيجة لهما ، لاحتمال أن يكون البسيط قوة حيوانية تصدر عنه بها أشياء مختلفة .

لكن لما كان الحق أن البسيط العنصرى ، ليس ذا قوة حيوانية ، ولا تصدر عن الفلكى أشياء مختلفة ، صح هذا الحكم] .

وأقول : وضع المقدمتين المذكورتين ينافى هذا الاحتمال ؛ لأن قولنا : القوة الحيوانية تصدر عنها أشياء مختلفة ينتج مع كبرى القياس المذكور — وهى أن الطبيعة الواحدة لا تصدر عنها أشياء مختلفة — إن القوة الحيوانية ليست بطبيعة واحدة .

وهذه النتيجة مع صغرى القياس المذكور — وهو قولنا : الجسم البسيط له طبيعة واحدة — تنتج أن الجسم البسيط لا يكون ذا قوة حيوانية .

(١) يريد بيان أن الجسم لا يخلو عن موضع وشكل طبيعيين ، وأن فيه طبيعة تقتضى ذلك .

وإنما خص البيان بهما ؛ لأن :

أحدهما : وهو الموضع ، مختلف الأجسام .

والثانى : وهو الشكل . متشابه .

وسائر الأعراض المذكورة يمكن أن تثبت بمثل هذا البيان ؛ لأنها لا تخلو :

له من خارج تأثير غريب ، لم يكن له بد من موضع معين ، وشكل معين .

إما عن التشابه .

أو عن الاختلاف .

فقال [إن الجسم] وأراد به البسيط والمركب جميعاً ، ولم يقل : [كل جسم] ؛ لأن محدد الجهات لا موضع له .

وقال : [إذا خلى وطباعه] ولم يقل [وطبيعته] ؛ لأن الطبيعة على بعض الوجوه لا تتناول الفلكيات . والطباع تتناولها .

واشترط أن لا يعرض له من خارج تأثير غريب ؛ لأن التأثير الغريب ربما يقتضى للجسم موضعاً أو شكلا قسريًّا ، كتأثير الحرارة والإناء المكعب فى الماء ؛ فإن أحدهما يُصعده ، والثانى يكعبه .

وقال : [لم يكن له بد من وضع معين ، وشكل معين] لأن المطلق منهما يقتضيه الأمر المشترك بين الجميع . وأما المعين فإنما تقتضيه الطبيعة الخاصة ، المطلوب إثباتها .

وفى بعض النسخ

[لم يكن له بد من موضع معين] .

وعلى تقديره يكون الوضع ههنا هو : الهيأة العارضة للجسم بسبب نسب بعض أجزائه إلى بعض . الذى هو المقولة التى تعرض بسبب نسب أجزاء الجسم إلى غير الجسم ؛ كما حمله الفاضل الشارح على ذلك ؛ لأنه مما يقتضيه تأثير غريب من خارج .

وعلى هذا الوجه ، يكون الحكم كليًّا ؛ لأن محدد الجهات أيضاً له وضع ؛ إلا أن ذكر الشكل يغنى عن ذكر الوضع بحسب ترتيب الأجزاء ؛ فإنه هيأة تعرض للجسم بعد الوضع ، بذلك المعنى .

وأما الوضع بالمعنى الثالث ، وهو : كون الجسم بحيث يقبل الإشارة الحسية . فهو أمر تقتضيه الجسمية الحالة فى الهيولى ، على ما تقدم . وليس مما يتعلق بالطبائع المختلفة .

فإذن لا وجه لحمل الوضع ههنا على ذلك المعنى .

فإذن فى طباعه مبدأ استيجاب ذلك .

(٢) وللبسيط مكان واحد يقتضيه طبعه . وللمركب ما يقتضيه الغالب فيه : إما مطلقًا ، وإما بحسب مكانه ،

ثم قال :

[فإذن فى طباع الجسم مبدأ لاستيجاب ذلك] .

وذلك لأن وجود العارض للشىء ، يدل على وجود سبب يقتضى ذلك العروض .

والسبب يكون إما خارجاً ، أو غير خارج .

وفى هذا الموضع لا يمكن أن يكون خارجاً عنه ؛ لأنا فرضنا خلو الجسم عما يؤثر فيه خارجاً عنه ، وبقى الجسم وحده غير منفك عن هذا العارض .

فإذن السبب غير خارج . وهو يكون :

إما أمراً مشتركاً فيه ، بين الأجسام ، كالصورة الجسمية .

أو أموراً مختلفة يختص كل واحد منها ببعض الأجسام .

والأول : يقتضى أن يشترك الجميع فى اقتضاء الموضع المعين . وليس كذلك .

فإذن هى أمور مختلفة غير خارجة عن الجسم ، وهى طبائع الأجسام .

فإذن فى طباع الجسم شىء هومبدأ استيجاب ذلك الموضع المعين ، والشكل المعين .

وإنما قال : [مبدأ استيجاب ذلك] .

ولم يقل : [مبدأ ذلك] . أو [مبدأ وجوب ذلك] لأن الحصول فى الموضع المعين ، والتشكل بالشكل المعين ، ربما يزيلهما القسر كما ذكرنا . لكن الجسم يكون بحيث يعود إلى ما يقتضيه طباعه منهما ، عند زوال القسر .

ولو كان الطباع مبدأ لهما ، أو لوجوبهما ، لزال عند زوالهما . لكن لما كان مبدأ للاستيجاب ، كان فى جميع الأحوال مستوجباً لهما .

(٢) لما فرغ من بيان أن كل جسم يقتضى موضعاً وشكلاً بحسب الطبيعة ، على الإجمال ؛ شرع فى التفصيل ، وبدأ بالموضع .

واعلم أن الجسم :

إما بسيط ، وإما مركب .

أو ما اتفق وجوده فيه ، إذا استوت المجاذبات فيه . فكل جسم له مكان واحد .

والبسيط لا يمكن أن يقتضى إلاّ مكاناً واحداً لما مضى .

ولما لم يكن للبسيط جزء إلا بعد وجود الكل ، لم يكن لمكانه جزء إلا كذلك .

والسبب الذى يقتضى تجزئة المتمكن ، يقتضى تجزئة المكان . فمكان الجزء ، هو جزء مكان الكل .

وأما المركب فلا مكان يختص به فى أصل الإبداع ؛ لأن التركيب أمر يعرض بعد الإبداع . وإيجاد مكان على سبيل الإبداع قبل التركيب يطلبه المركب إذا حصل ؛ يقتضى وجود الخلاء حالة الإبداع ، وهو محال .

وأيضاً لو طلب البسيط بعد طريان التركيب عليه ، ذلك المكان المفروض ، لوجب خلو مكانه الأول ، وهو محال .

وأيضاً لما كان التركيب لا يقتضى زيادة فى وجود الأجسام ، فلا احتياج بسببه إلى مكان زائد على ما كان للبسيط .

فإذن أمكنه المركبات ، هى أمكنة البسائط بعينها ؛ ولذلك لم يتعرض الشيخ لذكر أصل أمكنتها ، وذكر وجه تعينها .

وتقريره : أن المركب :

إما أن يكون أحد أجزائه غالباً على الباقية بالإطلاق .

أو لا يكون .

والثانى لا يخلو :

إما أن تكون الأجزاء — التى أمكنتها فى وجهة واحدة ، كالأرض ، والماء ، مثلاً — غالبة على الباقية . وحينئذٍ تكون تلك الأجزاء معاً ، غالبة بحسب طلب جهة المكان .

أو لا تكون .

فالمركبات بحسب هذه القسمة ، ثلاثة أقسام :

ومكان القسم الأول : ما يقتضيه الغالب فى المركب مطلقاً .

(٣) ويجب أن يكون الشكل الذى يقتضيه البسيط

ومكان القسم الثانى : ما يقتضيه الغالب فيه بحسب مكانه ؛ إذ لا غالب فيه مطلقاً، لكن فيه غالب بالاعتبار المذكور .

ومكان القسم الثالث : وهو الذى لا يغلب فيه جزء ، لا على الإطلاق ، ولا مع الغير بالاعتبار المذكور ، وهو ما اتفق وجوده فيه . ويكون ذلك عند تساوى المجاذبات فيه عن المكان الذى اتفق وجوده فيه ؛ فإن ذلك يقتضى بقاءه ثمة كالحديدة التى تجذبها قطع متساوية من المغناطيس عن جوانبها .

وفى بعض النسخ :

[إذا تساوت المجاذبات عنه] .

وبيانه : أن الجزأين المتساويين من الأرض والنار مثلاً ، إن تركبا على وجه يكون كل جزء منهما يلى مكانه ؛ فإنهما يتفرقان ، ويقصد كل جزء مكانه ، إن لم يكن مانع عن ذلك .

وأما إن تركبا على وجه يكون كل جزء منهما يلى مكان صاحبه ، فإنهما يتجاذبان ، ويقفان بالضرورة هناك .

فالوقوف فى مكان التركيب إنما يكون إذا تساوت المجاذبات عن المركب .

والرواية الأولى أصح ؛ ولأنه على تقدير الأخيرة كان يجب أن يقول : [منه] لا [عنه]

فحصل من جميع ذلك انقسام الجسم إلى أربعة أقسام :

واحد بسيط ، وثلاثة مركبة .

وتعين مكان كل واحد منها ، بحسب الطبع ، أو التركيب .

فظهر أن كل جسم من شأنه أن يكون فى مكان ، فله مكان واحد .

وإنما حذف القيد المذكور لدلالة الكلام عليه .

(٣) لما فرغ من بيان تفصيل المكان ، شرع فى الشكل .

واقتصر على البسيط الذى يجب أن يكون شكله مستديراً ؛ لكون المقتضى لذلك — وهو الطبيعة — واحداً ، وكان القابل واحداً .

وامتنع أن يكون تأثير الفاعل الواحد ، فى القابل الواحد مختلفاً .

ولم يذكر أشكال المركبات ؛ لأنها تختلف اختلاف أنواع النبات والحيوان .

والكلام فى ذلك يستدعى بسطاً . فهو بمباحث التركيب أليق .

مستديراً ، وإلا لاختلفت هيأته فى مادة واحدة ، عن قوة واحدة .

فإن قيل : إن كانت الأماكن المختلفة للبسائط ، دالة على اختلاف طبائعها ، فلتكن الأشكال المتشابهة دالة على اشتراكها فى طبيعة واحدة .

قلنا : عِلل المعلولات المختلفة يجب أن تكون مختلفة . أما عِلل المتشابهة فلا يجب أن تكون متشابهة ؛ لأن العلل المختلفة قد تكون متشابهة المعلولات .

فإن قيل : يلزم على ذلك أن الأشكال ، كما يمكن استنادها إلى الطبائع المختلفة ، يمكن أيضاً استنادها إلى الجسمية المشتركة فيها .

قلت : إنها من حيث هى مطلقة ، كذلك .

أما من حيث هى متعينة ، فمتأخرة عن المقادير التى تختلف باختلاف الطبائع ، ولذلك كانت مستندة إلى الطبائع .

ولقائل أن يقول : فما بال أجزاء الأرض ليست مستديرة ، مع أنها بسيطة ؟ والقول بأن استدارتها زائلة بالقسر ، ويبوستها مانعة من العود إليها ، تقتضى أن تكون طبيعةٌ واحدة مقتضيةً للشىء ، ولما يمنع من حصول ذلك الشىء .

والجواب : أن ذلك إنما وقع بالعرض ؛ فإن الطبيعة اقتضت بالذات شكلاً ، أو اقتضت كيفية حافظة للشكل .

فاقتضاؤها تلك الكيفية لا يخالف اقتضاءها الشكل ، بل هو مؤكد له ، لو خلت وطباعها .

لكن القاسر لما أزال الشكل ، ولم يُزل الكيفية ، صارت الكيفية حافظة للشكل القسرى ، فهى مانعة عن العود إلى الشكل الطبيعى ، بالعرض .

وإنما عرض ذلك لزوالها عن الحالة الطبيعية من وجه ، وبقائها عليها من وجه .

واعترض الفاضل الشارح : [بأن الفلك عندكم لا يقتضى وضعاً معيناً ، مع استحالة خلوه عن الوضع المطلق ، فلم لا يجوز أن تكون الأجسام لا تقتضى مواضع وأشكالاً معينة ، مع استحالة خلوها عنهما ؟]

. . . . . .

والجواب : أن الفلك ، مع قطع النظر عن غيره ، لا يوجب الوضع الذى هو هيأة بسبب نسب الأجزاء إلى الغير أصلاً . لا مطلقاً ، ولا معيناً ؛ فلذلك حكمنا بأنه لا يقتضى وضعاً معيناً .

والجسم ، مع قطع النظر عن غيره ، يقتضى مكاناً وشكلاً معينين ؛ فلذلك حكمنا بذلك .

واعترض : أيضاً (بأن متممات الأفلاك ، والنقر التى يرتكز فيها التداوير والكواكب من الأفلاك ، مع بساطتها ، مخالفة بحسب الشكل لما تقتضيه الاستدارة . وأنتم لا تجوزون حصول ذلك بالقصر] .

و [بأن القوة المتصورة :

إن كانت بسيطة :

فمحلها إما بسيط ، وإما مركب .

والأول : يقتضى أن يكون شكل الحيوان كرة .

والثانى : يقتضى أن يكون مجموع كرات ، بعدد البسائط التى فى المحل المركب .

وإن كانت مركبة من قوى :

فإن كانت تلك القوى فى محل واحد ، وكان البعض يمنع البعض عن اقتضاء الاستدارة ، فلم لا يجوز أن يكون مع طبائع بسائط الأجسام ما يمنعها عن ذلك .

وإن كانت فى محال مختلفة ، كان الحيوان أيضاً مجموع كرات] .

والجواب : عن الأول : أن اتصال الصور الكمالية ببعض البسائط فى فطرتها الأولى لأسباب تعود إلى العلل الفاعلية ، غير ممتنع ، كما أن اتصالها ببعض المركبات لأسباب تعود إلى العالل القابلية فى الفطرة الثانية ، غير ممتنع ؛ فإن الكائن ، نباتاً ، أو حيواناً ، فى هذه الفطرة ، إنما تتصل به صورة كمالية ، نباتية كانت أو حيوانية ، مع بقاء صور أجزائه العنصرية بحسب مزاجه .

كذلك لا يبعد أن تتصل فى الفطرة الأولى ببعض الأفلاك المستديرة ، صورة تفرز من ذلك الفلك كرة تختص بها ، فهى فلك خارج المركز ، أو تدوير ، أو كوكب ، مع بقاء الصورة الأولى المتصلة بجميع أجزاء الفلك الأول فيها . ويكون ذلك بحسب أمر فى العلة المقتضية لوجود ذلك الفلك .

ويلزم من ذلك أن يبقى من الفلك الأول متمم ، أو نقرة متصورة بالصورة الأولى فقط ، على ما يشهد به علم الهيأة .

الفصل السابع

تنبيه

(١) الجسم له فى حال تحركه ميل يتحرك به ، ويحس

وعن الثانى : أن القوة المصورة ، على تقدير بساطتها وتركب محلها ، وعلى تقدير تركبها وتعلق أجزائها بأجزاء المحل ، لا تقتضى كون الحيوان مجموع كرات ؛ لأن حكم الشىء حال الانفراد ، لا يكون حكمه حال التركيب مع الغير .

ونحن ما ادعينا إلاّ أن القوة الواحدة فى المحل المتشابه تفعل فعلاً متشابهاً ، ولم يلزم من ذلك أنها تفعل فى أجزاء المحل المختلف فعلها فى المحل المتشابه ؛ لأن المنفعل منها ليست هى الأجزاء ، أفراداً ، بل المركب الذى هو المحل .

وكذلك لم يلزم أن القوة المركبة تفعل فعل بسائطها ؛ لأن المجموع فاعل واحد كثير الآثار ، بحسب البسائط التى هى كالآلات لها ، ليس عدة فاعلين متشابهى الأفعال .

(١) وفى بعض النسخ (وإن لم يتمكن من المنع إلا فيما يضعف ذلك فيه) .

أقول : يريد إثبات الميل ، وبيان أحواله .

والميل : هو الذى يسميه المتكلمون « اعتماداً ».

ومحرك الجسم إنما يحركه بتوسطه .

وسبب احتياجه إلى ذلك ، أن الحركة لا تخلو عن حد ما من السرعة والبطء ؛ لأن كل حركة إنما تقع فى شىء ما ، يتحرك المتحرك فيه ، مسافة كان أو غيرها ، وفى زمان ما.

وقد يمكن أن يتوهم قطع تلك المسافة بزمان أقل من ذلك الزمان ، فتكون الحركة أسرع من الأولى ، أو بأكثر منه ، فتكون أبطأ منها .

فإذن الحركة لا تنفك عن حد ما من السرعة والبطء .

والمراد من السرعة والبطء ، هو شىء واحد بالذات ، وهو كيفية قابلة للشدة والضعف. وإنما يختلفان بالإضافة العارضة لهما ، فما هو سرعة بالقياس إلى شىء ، هو بعينه بطء بالقياس إلى آخر.

ولما كانت الحركة ممتنعة الانفكاك عن هذه الكيفية ، وكانت الطبيعة التى هى مبدأ

به الممانعُ . ولن يتمكن من المنع إلا فيما يضعف ذلك فيه .

(٢) وقد يكون من طباعه – وقد يحدث فيه من تأثير

الحركة ، شيئاً لا يقبل الشدة والضعف ، كان نسبة جميع الحركات المختلفة بالشدة والضعف ، إليها ، واحدة ، وكان صدور حركة معينة منها دون ما عداها ، ممتنعاً لعدم الأولوية .

فاقتضت أولاً أمراً يشتد ويضعف .

بحسب اختلافات الجسم ذى الطبيعة :

فى الكم : أعنى الكبر والصغر .

أو الكيف : أعنى التكاثف والتخلخل . أو الوضع : أعنى اندماج الأجزاء وانتفاشها . أو غير ذلك .

وبحسب ما يخرج عنه ، كحال ما فيه من الحركة ، من رقة القوام وغلظه .

وذلك الأمر هو « الميل » .

ثم اقتضت بحسبه الحركة

وهذا الأمر محسوس فى الحركة الأينية ، يحسه الممانع ، ويوجد مع عدم الحركة ، كما يجده الإنسان من الزق المنفوخ فيه ، إذا حبسه بيده تحت الماء .

وكما يجده من الحجر إذا أسكنه فى الهواء .

فالشيخ أشار إلى وجوده بقوله : [الجسم له فى حال تحركه ميل] .

ولم يورد حجة على وجوده لكونه محسوساً ، بل أشار إلى كونه محسوساً بقوله :

[ويحس به الممانع] .

وأشار إلى كونه قابلا للشدة والضعف بقوله :

[ولن يتمكن من المنع إلا فيما يضعف ذلك فيه] أى يضعف بالقياس إلى قوة الممانع .

وأما بالرواية الأخرى فيكون قوله : [وإن لم يتمكن من المنع] .

إشارة إلى وجوده والإحساس به عند عدم الحركة ، وذلك مما يدل على مغايرته للحركة .

وقوله : [إلا فيما يضعف ذلك فيه] .

إشارة إلى أنه قابل للشدة والضعف .

(٢) لما كان الميل هو السبب القريب للحركة بوجه ما ، كان منقسماً إلى أقسامها .

فمنه ما يحدث من طباع المتحرك ، وينقسم :

غيره ، فيبطل المنبعث عن طباعه إلى أن يزول فيعود انبعاثه —

إلى ما تحدثه الطبيعة ، كميل الحجر عند هبوطه .

وإلى ما تحدثه النفس ، كميل النبات عند تبرزه من الأرض ، وميل الحيوان عند اندفاعه الإرادى إلى جهة .

ومنه ما يحدث من تأثير قاسر ، خارج من الجسم ، فيه ، كميل السهم عند انفصاله عن القوس .

وإنما تختلف الأجسام فى قبوله والامتناع عن ذلك ، بحسب الذاتية وغيرها .

فالاختلاف الذاتى هو الذى يكون بحسب قوة الميل الطباعى ، وضعفها .

وهو أن يكون :

الأقوى بحسب الطبع — كالحجر العظيم — أكثر امتناعاً من قبول القسرى .

والأضعفُ ، أقل امتناعاً .

وما عدا هذا الاختلاف ، يكون بالأسباب الخارجة . وذلك ككون الأضعف أكثر امتناعاً :

إما لعدم تمكن الكاسر منه ، كالرملة الصغيرة .

أو لعدم تمكنه من دفع الموانع ، كالتبنة .

أو لتخلخله الذى لأجله تتطرق إليه الموانع ، لسهولة ، كالريشة ، أو لغير ذلك .

ولما كان الميل هو السبب القريب للحركة ، وكان من الممتنع أن يتحرك الجسم حركتين مختلفتين معاً بالذات ؛ لأن الحركة الواحدة تقتضى توجهها إلى مقصد ما . ويلزمه عدم التوجه إلى غير ذلك المقصد .

والحركتان المختلفتان معاً يلزمهما التوجه وعدمه إلى كل واحد من المقصدين معاً . ويمتنع أن يقتضى الشىء . شيئاً وعدمه معاً .

فكان من الممتنع أن يوجد ميلان مختلفان فى جسم واحد بالفعل . بلى كما يجوز أن يجتمع فى جسم حركتان إحداهما بالذات ، والأخرى بالعرض : كحركة الشخص فى سفينة بنفسه بالذات ، وبحركة السفينة بالعرض .

كذلك يجوز أن يوجد ميلان كحجر يحمله الإنسان ويمشى ؛ فإنه يحس بثقله ، وهو

إبطالُ الحرارة العرضية التى يستحيل إليها الماء للبرودة المنبعثة عن طباعه ، إلى أن يزول .

ميله بالذات . وينخرق منه الهواء ، وهو ميله بالعرض ، الذى هو للإنسان بالذات .

فإذا طرأ على جسم ذى ميل بالفعل، ميل قسرى ؛ تقاوم السببان ؛ أعنى القاسر والطبيعة ؛ فإن غلب القاسر ، وصارت الطبيعة مقهورة ، حدث ميل قسرى ، وبطل الطبيعى ، ثم تأخذ الموانع الخارجية والطبيعية معاً ، فى إفنائه قليلا قليلاً ، وتقوى الطبيعة بحسب ذلك ، ويأخذ الميل القسرى ، فى الانتقاص ، وقوة الطبيعة فى الازدياد ، إلى أن تقاوم الطبيعة الباقى من الميل القسرى ، فيبقى الجسم عديم الميل . ثم تجدد الطبيعة ميلها مشوباً بآثار الضعف الباقية فيها ، ويشتد الميل بزوال الضعف ، فيكون الأمر بين قوة الطبيعة ، والميل القسرى ، قريباً من الامتزاج الحادث بين الكيفيات المتضادة .

وإذا تقرر ذلك فنقول : قول الشيخ : [وقد يكون من طباعه] .

إشارة إلى الميلين : الطبيعى ، والنفسانى .

وقوله : [وقد يحدث فيه من تأثير غيره] إشارة إلى القسرى .

وقوله : [فيبطل المنبعث عن طباعه، إلى أن يزول فيعود انبعاثه] .

إشارة إلى امتناع اجتماع الميلين ، وإبطال القسرى للطبيعى ، وعوده عند زوال القسرى، كما يشاهد فى الحجر المرمى حالتى صعوده وهبوطه ، وتمثل فى ذلك بالماء ، وهو قوله :

[إبطال الحرارة العرضية التى يستحيل إليها الماء] .

لتصور كيفية التقاوم المذكورة ؛ فإنه كما لا يجتمع فى الماء حرارة وبرودة . بل يكون أبداً متكيفاً بكيفية متوسطة بين غاية الحرارة الغريبة ، والبرودة الذاتية ، تارة أميل إلى هذه وتسمى حرارة ؛ وتارة أميل إلى تلك . وتسمى برودة ، وتارة متوسطة بينهما ، ولا تسمى باسمها . وذلك بحسب تفاعل الحرارة العارضة ، والطبيعة المبردة .

كذلك ههنا . لا يجتمع فى الجسم ميلان ، بل يكون أبداً ذا حال بين الميل القسرى الشديد ، والطبيعى الشديد .

فتارة يسمى بالميل المنسوب إلى القسر .

وتارة بالميل المنسوب إلى الطبع .

(٣) وإنما يكون الميل الطبيعى – لا محالة – نحو جهة يتوخاها الطبع .

(٤) فإذا كان الجسم الطبيعى فى حيزه الطبيعى ، لم

وتارة بضدهما معاً ، وذلك بحسب تفاعل الميل القسرى والطبيعة .

وكما كان فعل الطبيعة المائية :

عند وجود العرض الذى تقتضيه ، وهو البرودة ، حفظه .

وعند وجود ما يضاده ، كالحرارة ، إفناءه .

وعند الخلو منهما ، إيجاد البرودة .

كذلك فعل الطبيعة فى الجسم ما دام مفارقاً لحيزه .

عند وجود الميل المنبعث عنها ، حفظه .

وعند وجود ميل غريب يخالفه ، إفناؤه .

وعند خلو الجسم عن الميل ، إيجاد الميل الطبيعى .

فهذا ما ينبغى أن يتحقق لتندفع الإشكالات التى تورد فى هذا الموضع ، كما يقال : لولا اجتماع الميلين . لكان الحجران المتساويان اللذان يرمهما ، قوى وضعيف ، متساويين فى الصعود ؛ ولكان وقوف حبل يتجاذب طرفاه بقوتين متساويتين ممتنعاً .

(٣) لما كانت الجهات بالطبع : إما فوق . وإما تحت .

فالميل الطبيعى :

إما يتوخى الفوق ، وهو الخفة .

وإما يتوخى السفل ، وهو الثقل .

وهما بسيطان .

وما تقتضيه النفوس النباتية والحيوانية يكون كحركاتها ، وجهات حركاتها .

(٤) لما كان الميل الطبيعى إلى جهة ، إنما يوجد عند الخروج عن المكان الطبيعى ، وهو حال غير طبيعى ، كالحركة ؛ وجب انعدامه عند العود إليه ، وهو حال السكون بالطبع ؛ فإن الواصل إلى المكان الطبيعى ، يجب أن يبطل ميله إليه ، ولم يكن له ميل عنه ؛ فإذن هو عديم الميل .

واعترض الفاضل الشارح على ذلك : [بأن الحجر إذا وضعت اليد تحته ، وهو على الأرض ، فقد تحس ميله] .

يكن له ، وهو فيه ، ميل ، لأنه – لا محالة – إنما يميل بطبعه إليه لا عنه .

(٥) وكلما كان الميل الطبيعى أقوى ، كان أمنع لجسمه عن قبول الميل القسرى ، وكانت الحركة بالميل القسرى أفتر وأبطأ .

الفصل الثامن

إشارة

(١) الجسم الذى لا ميل فيه ، لا بالقوة ، ولا بالفعل ، لا يقبل ميلًا قسريًّا يتحرك به .

وأجاب عنه : بأنه إنما يكون فى مكانه الطبيعى ، حين يكون فى مركز العالم .

والحق فى ذلك : أن المكان الطبيعى للأرض ، ليس هو مركز العالم الذى هو نقطة ما ، وإلا فلا شىء من الأرض فى المكان الطبيعى ، بل كونها فى مكانها الطبيعى ، هو كونها بحيث ينطبق مركزها على مركز العالم . والحجر المنفصل عنها بالفعل ، ما دام منفصلا ؛ فهو ليس فى مكانه الطبيعى ؛ لأن مكانه ليس جزءاً من ذلك المكان ؛ وإذا صار متصلا بها بالفعل انعدم ميله وصار مكانه جزءاً من مكانها .

(٥) لما ذكر الميلين ، أعنى القسرى وغيره ، وبيَّن امتناع اجتماعهما ، وبين حال الطبيعى منهما ، أراد أن يبين حالهما عند تعارض السببين ، فأشار إلى الاختلاف الذاتى المذكور لبناء ما يجىء من الكلام عليه ، وأشار بقوله [وكانت الحركة بالميل القسرى أفتر وأبطأ] إلى الحال الحادثة عند تقاوم السببين ، كما قررناه .

(١) يريد بيان أن الجسم القابل للحركة القسرية لا يخلو عن مبدأ ميل بالطبع .

وقبل الخوض فيه نقول :

وبالجملة لا يتحرك قسراً ، وإلا فليتحرك قسراً فى زمان ما ، مسافة ما . وليتحرك مثلا فى تلك المسافة جسم آخر فيه ميل ما ، ومعانعة ، فبين أنه يتحركها فى زمان أطول .

قد ذكرنا أن الحركة لا بد لها من ثلاثة أشياء :

مسافة ، وزمان ، وحد معين من السرعة والبطء .

فنقول ههنا :

إذا اتفق كل واحد من هذه الثلاثة واختلف الباقيان ، فقد يعرض بين المختلفين تناسب ما .

وبيانه بالتفصيل : أن المتحرك بالحد الواحد من السرعة والبطء ، يقطع مسافة طويلة فى زمان طويل ، وقصيرة فى زمان قصير . فتكون نسبة المسافة إلى المسافة ، كنسبة الزمان إلى الزمان ، على التساوى .

والمتحرك فى المسافة الواحدة يقطعها بحد أسرع فى زمان أقصر ، وبحد أبطأ فى زمان أطول . فتكون نسبة السرعة إلى البطء ، كنسبة الزمان القصير إلى الزمان الطويل .

والمتحرك فى الزمان الواحد يقطع بحد أسرع مسافة أطول ، وبحد أبطأ مسافة أقصر . فتكون نسبة السرعة إلى البطء كنسبة المسافة الطويلة إلى القصيرة .

ويتبين من ذلك : أن الطول فى المسافة والقصر فى الزمان ، بإزاء السرعة ؛ ومقابلهما بإزاء البطء .

واعلم : أنه لا يمكن أن يقال : الحركة بنفسها تستدعى شيئاً من الزمان والمسافة ، وبسبب السرعة والبطء تستدعى شيئاً آخر ، لأنا بينا أن الحركة يمتنع أن توجد إلا على حد ما ، منهما ، فهى مفردةً ، غيرُ موجودة ؛ وما لا وجود له لا يستدعى شيئاً أصلا .

والحركة تنقسم : إلى نفسانية ، وغير نفسانية .

والنفسانية تحدد النفسُ حالها من السرعة والبطء المتخيلين لها بحسب الملاءمة ، وينبعث عنها الميل بحسبها ، ومن الميل تتحصل الحركة السريعة والبطيئة .

وأما غير النفسانية التى مبدؤها طبيعة واحدة ، أو قسر ؛ فتحتاج إلى ما يحدد حالها تلك ؛ إذ لاشعور ثمة بالملاءمة وغيرها ، فهى بحسب ذاتها تكاد تحصل فى غير زمان لو أمكن .

وليكن ميل أضعف من ذلك الميل يقتضى فى مثل ذلك

وإذا لم يمكن ذلك ، احتاجت إلى ما يحدد ميلا يقتضيها ، وحالا يتحدد بها . ولا يتصور ذلك إلا عند تعاون بين المحرك وغيره فيما يصدر عنهما ؛ وذلك لأن الطبيعة لا يتصور فيها — من حيث ذاتها — تفاوت .

والقاسر إذا فرض على أتم ما يمكن أن يكون ، لا يقع أيضاً بسببه تفاوت .

والميل فى ذاته مختلف ، فالتفاوت — الذى بسببه يتعين الميل وما يتبعه : أعنى الحد المذكور من السرعة والبطء ، ويكون بشىء آخر :

إما خارج عن المتحرك ، أو غير خارج —

يسمونه المعاوق .

أما الذى من خارج ذاته فهو كاختلاف قوام ما يتحرك فيه كالهواء والماء ، والرقة والغلظة .

وأما الذى ليس من خارج ، فهو لا يمكن أن يعاوق الحركة الطبيعية ؛ لأن ذات الشىء لا يمكن أن نقتضى شيئاً . وتقتضى ما يعوقه عن اقتضاء ذلك ، بل هو الذى يعاوق القسرية ، وهو الطبيعة أو النفس اللتان هما مبدأ الميل الطباعى .

فإذن يلزم من ارتفاع هذين المعاوقين — أعنى الخارجى والداخلى — ارتفاع السرعة والبطء من الحركة ؛ ويلزم منه انتفاء الحركة .

ولأجل ذلك استدل الحكماء بأحوال هاتين الحركتين :

تارة على امتناع عدم معاوق خارجى ، فبينوا امتناع وجود الخلاء .

وتارة على وجوب وجود معاوق داخلى .

فأثبتوا مبدأ ميل طبيعى فى الأجسام التى يجوز أن تتحرك قسراً . وهو مسألتنا هذه .

ووجه الاستدلال فى المسألتين أن اختلاف المعاوقة لما كان مقتضياً لاختلاف السرعة والبطء ، كانت المعاوقة القليلة بإزاء السرعة ، والكثيرة بإزاء البطء .

فكانت نسبة المعاوقة إلى المعاوقة فى القلة والكثرة ، كنسبة المسافة إلى المسافة فيهما ، على التكافؤ ، أعنى القلة فى إحداهما ، بإزاء الكثرة فى الأخرى .

وكنسبة الزمان إلى الزمان على التساوى ، أعنى القلة بإزاء القلة . والكثرة بإزاء الكثرة .

الزمان ، عن ذلك التحرك ، مسافة نسبتها إلى المسافة الأُولى نسبة زمان ذى الميل الأَول ، وعديم الميل .

وإذا ثبت ذلك فلنفرض :

متحركاً عديم المعاوقة يقطع مسافة ما فى زمان ما .

وآخر مع معاوقة ما ، يقطعها ويكون لا محالة فى زمان أكثر .

وثالثاً : مع معاوقة أقل من الأول على نسبة الزمانين ، فهو لا محالة يقطعها فى زمان مساو لزمان عدم المقاومة .

ويلزم من ذلك الخلف ؛ لتساوى وجود المعاوقة وعدمها ، إلا أن تجعل حركة عديم المعاوقة لا فى زمان ، بل فى آن لا ينقسم ، وهو أيضاً محال ، لما مر .

فهذا تقرير مقاصدهم فى هذا الباب .

واعترض : على ذلك طائفة من المتأخرين كالشيخ أبى البركات البغدادى وغيره ، بما ذكره الفاضل الشارح ، وهو أن الحركة بنفسها تستدعى زماناً ، وبسبب المعاوقة زماناً .

فتستجمعهما واحدة المعاوقة .

وتختص بأحدهما فاقدتها .

فإذن زمان نفس الحركة غير مختلف فى جميع الأحوال . إنما يختلف زمان المعاوقة بحسب قلتها وكثرتها . ويختلف زمان الحركة بعد انضياف ما يجب من ذلك إليه . ولا يلزم على ذلك الخلف ، ولا المحالان المذكوران] .

وأقول : الحركة بنفسها لا يمكن أن تستدعى زماناً ، لأنها لو وجدت لا مع حد من السرعة والبطء ، فى زمان ، كانت بحيث إذا فرض وقوع آخر فى نصف ذلك الزمان ، أو فى ضعفه ، كانت — لا محالة — أبطأ أو أسرع ، من المفروضة ، وكانت مع حد من السرعة والبطء ، فى حين فرضناها لا مع حد منهما . هذا خلف .

ولنرجع إلى المتن .

فالدعوى المذكورة فى الكتاب : أن الجسم الذى لا مبدأ ميل فيه بالطبع ، لا يمكن أن يتحرك بالقسر .

والبرهان : أنه إن أمكن ، فليتحرك مع عدم مبدأ الميل الذى هو المعاوق الداخلى ، مسافة ما ، فى زمان .

فيكون فى مثل زمان عديم الميل يتحرك بالقسر مثل

وليتحرك مثلا فى تلك المسافة جسم آخر ، فيه مبدأ ميل ومعاوقة ، فظاهر أنها يحركها فى زمان أطول .

وليكن جسم ثالث فيه مبدأ ميل ومعاوقة أقل ، على نسبة تقتضى أن يقطع فى ذلك الزمان ، عن ذلك المحرك ، مسافة أطول من المسافة الأولى ، على نسبة زمانى ذى الميل الأول ، وعديم الميل ؛ لأنه مع وحدة الزمان تكون نسبة المسافة القصيرة إلى الطويلة ، كنسبة الميل القوى إلى الضعيف ، فيكون فى مثل زمان عديم الميل ، يتحرك مثل مسافته ؛ لأنه مع وحدة المتحرك تكون نسبة الزمان إلى الزمان ، كنسبة المسافة إلى المسافة ، فيلزم الخلف .

وأما المحال بسبب الزمان فسنذكره من بعد .

واعترض الفاضل الشارع : بعد ذلك بأن نسبة أثر المؤثر الضعيف إلى أثر القوى ، ربما لا تكون كنسبتهما .

قال : فإن قيل : قوى الجسم تنقسم بانقسامه .

قلنا : لعل القوة المؤثرة ، إنما تتحصل عند اجتماع الأجزاء ، ولا تتوزع عليها ، بل تنعدم عند التجزئة .

وأيضاً قال : فإن دل ذلك على احتياج الحركة القسرية إلى معاوق ؛ فقد دل أيضاً على احتياج الطبيعة إليه ، وأعاد ما ذكره بعينه .

ثم قال : ويلزم منه أن يكون فى الأجسام الطبيعية مبدآن لميلين متخالفين يعوق كل واحد منهما الآخر .

ثم قال : فإن قلتم : معاوقة القوام كافية هناك ، قلنا : فلتكن أيضاً كافية فى القسرية .

ثم قال : ويلزم من ذلك بعينه أن يكون فى الفلك أيضاً معاوق ؛ لأنه مستمر الوجود فى الجميع ، وألزم منه محالات .

والجواب :

عن الأول : أن من القوى الجسمانية ما يحل فى موادها ، وينقسم بانقسامها ، فيتساوى الجزء والكل فيها ، وهو كالصور والطبائع .

ومنها : ما يحل فى جملة منها ، ولا ينقسم بانقسام الجملة ، كالقوى الحيوانية ؛ فإن الجزء من الحيوان لا يكون حيواناً .

مسافته ، فتكون حركتا مقسورين ، ذى ممانع فيه ، وغير ذى ممانع فيه ، متساويتى الأحوال فى السرعة والبطء . وهو محال *

الفصل التاسع

تذكير

(١) يجب أن تتذكر هٰهنا أنه ليس زمان لا ينقسم ، حتى يجوز أن تقع فيه حركة ما لا ميل له ، ولا تكون له نسبة إلى زمان حركة ذى ميل *

وما نحن فيه من الصنف الأول .

والاعتراض بالممنوع عن التأثير بسبب الصغر غير وارد ؛ لأنه بسبب مانع خارجى ، وقد اشترط فى الفرض المذكور عدم الموانع الخارجية .

وعن الثانى :

أنا حكمنا باحتياج الحركة الطبيعية أيضاً إلى معاوق . ولم يلزم من الحجة المذكورة أن يكون المعاوق داخل الجسم البتة ، بل هو محال فى الطبيعة ، كما مر .

فهو هناك من خارجه . فإذن معاوقة القوام كافية هناك .

وأما فى القسرية فلا ؛ لأن الحجة بعينها قائمة . مع فرض التساوى فى القوام .

وأما الفلكيات فلايلزمها ذلك لما بينا من الفرق .

(١) لو كان زمان لا ينقسم . لما كان له إلى الزمان المنقسم نسبة ، كما لا نسبة للنقطة إلى الخط . وحينئذ إن كانت حركةُ عديمِ الميل واقعةً فيه ، وحركة ذى الميل فى الزمان المنقسم . لما تمت هذه الحجة . لأنها مبنية على التناسب .

الفصل العاشر

وهم وتنبيه

(١) ولعلك تقول : إن الجسم ليس يلزم أن يكون له موضع ، أو وضع ، ولا شكل ، من ذاته . بل يجوز أن يكون جسم من الأجسام ، اتفق له فى ابتداء حدوثه من محدثه ، واتفق له من أسباب خارجة ، لا يتعرى من تعاورها إياه ،

---

(١) قد مر بيان أن الجسم يقتضى بالطبع موضعاً وشكلاً معيناً .

وهذا الوهم تشكيك فى ذلك .

وإنما أخره إلى هذا الموضع ؛ لأنه لما ذكر استيجاب الجسم للموضع والشكل أراد أن يذكر الأمور الطبيعية معاً ، فذكر الميل بعقبه .

ثم لما فرغ من ذلك ، عاد إلى ذكر الأشكال على حكمه الأول .

وتقريره : بحسب ما فى الكتاب أن يقال : ليس يجب أن تكون ذات كل جسم هى المقتضية لأن يكون له موضع ، أو وضع ، وشكل .

والوضع : ههنا ليس بمعنى المقولة ، بل بالمعنى المذكور .

وإنما قال [موضع أو وضع] ليكون الحكم كليًّا ، ولم يورد مع الشكل لفظة [أو] لأنه يعم الأجسام كلها .

قال : وذلك لأن من الجائز أن يخصص محدث الأجسام ، كل جسم فى ابتداء حدوثه ، بمكان أو وضع ، وشكل ، على سبيل الاتفاق ، أو لأجل أسباب خارجة اتفاقية لا يتعرى الجسم عنها ، كإرادة المحدث ، أو مصلحة ذلك الجسم ، أو ترتيب ونظام للأجسام كلها .

ثم صار ذلك المكان أو الشكل ، بعد الحصول ، أولى بالجسم ، للوجوب اللاحق بما يوجد بعد وجوده ، كما مر فى المنطق .

وضعٌ أو شكل صار به أولى ، كما يعرض لكل مدرة أن يصير مكانها مختصًّا بطباعها دون مكان الأُخرى ، بسبب غير ذاتها ، وإن كان بمعونة من ذاتها ، ثم لا تنفك مع اختلاف أحوالها عن مكان طبيعى جزئى يختص بها ، لا استحقاقًا مطلقًا . فكذلك فيما نحن فيه ، المكان مطلقًا ، وكذلك الكلام فى الشكل .

ثم لم ينتقل بعد الحدوث ما انتقل منها إلا بسبب ناقل عما كان عليه ، إلى موضع أو شكل خصصه الناقل به ، "وذلك كما يعرض لكل مدرة من الأرض أن يصير مكانها الجزئى مختصًّا بطباعها ، دون مكان مدرة أخرى ، بسبب غير ذاتها ، وهو ما يوجب انفصاله عن الأرض ، وحصوله فى موضعه على ما هو عليه ، وإن كان ذلك بمعونة ذاتها ؛ لأنها لو لم تكن قابلة للفصل فى ذاتها ، لما أمكن لذلك السبب أن يفصلها من الأرض .

ثم إن تلك المدرة مع اختلاف أحوالها لا تنفك عن مكان طبيعى جزئى يختص بها ، لا بحسب استحقاق تقتضيه طبيعتها ، فلم لا يجوز أن يكون المكان فيما نحن فيه كذلك ؟ أى يكون المكان المطلق ، وإن لم يكن لكل جسم ، طبيعيًّا ، فهو غير منفك عنه ، لا بحسب الاستحقاق المذكور مطلقاً ، بل بسبب الأمور المذكورة ، وكذلك الشكل فهذا تقرير الوهم .

والتنبيه على الجواب : بأن كل شىء فقد يمكن فرضه منفرداً عن كل ما يلحقه من خارج بحسب ماهيته ووجوده ، فافرض كل جسم كذلك ، وانظر فيه تجده محتاجاً إلى وضع معين ، وشكل معين .

ويلزمك أن تحكم بأنه لذاته يقتضيهما .

وإنما قال : [كل جسم] .

ولم يقل : [الجسم مطلقاً] ليكون الحكم كليًّا مناقضاً للتشكك .

ولما قال [كل جسم] لم يذكر الموضع ، واقتصر على الوضع ؛ لأن الموضع يختلف باختلاف الأجسام . وليس مما يلزمه لجسميته .

لكنك يجب أن تعلم أولًا أن كل شيءٍ فقد يمكن فرضه مبرأ عن اللواحق الغريبة غير المقومة لماهيته أو وجوده .

فافرض كل جسم كذلك ، وانظر هل يلزمه وضع وشكل ؟

وأما المحدِثُ فإنه لن يخص ذات الجسم ، عند الحدوث بمكان دون مكان ، إلا لاستحقاق بوجه ما ، من طبيعة ، أو لداع مخصص ، أو اتفاق .

فإن كان لاستحقاق ، فذلك ، ذلك .

وإن كان لداع غريب غير الاستحقاق ، فهو أحد اللواحق غير المقومة ، وقد نقضناها عن الجسم .

وإن كان اتفاقًا ، فالاتفاق لاحق غريب . وستعلم أن الاتفاق يستند إلى أسباب غريبة .

ثم قال :

[وأما المحدث] .

فقد خصه بالذكر ، لإمكان أن يقع التشكيك به أكثر ؛ فإنه لن يخص الجسم بمكان دون مكان ، إلا لترجيح يرجع :

إما إلى الجسم . كاستحقاق بوجه ما لبعض الأمكنة والأشكال دون غيرها ، من طبعه .

وإما إلى المحدث . كداع مخصص .

وإما إلى غيرهما . كاتفاق .

والأول : هو المطلوب .

والثانى والثالث : من اللواحق الغريبة التى اشترطنا قطع النظر عنها .

وأشار مع ذلك إلى أن الاتفاق ليس على ما يظن أنه لا يستند إلى سبب ، بل هو الذى يستند إلى سند غريب يندر وجوده ، ولا يتفطن له ، فينسب إلى الاتفاق .

وستعلم أن كل ممكن ، فله سبب .

الفصل الحادى عشر

إشارة

(١) الجسم إذا وجد على حال غير واجبة من طباعه ، فحصوله عليها من الأُمور الإمكانية . ولعللٍ جاعلة ، ويقبل التبديل فيها من طباعه إلا لمانع .

وإذا كانت هذه الحال ، فى الموضع والوضع ، أمكن الانتقال عنهما بحسب اعتبار الطبع . فكان فيه ميل

---

(١) أحوال الجسم لا تخلو :

إما أن تجب بحسب طبعه .

أو لا تجب . بل تمكن .

والواجبة بحسب طبعه لا يمكن أن تتبدل وتزول .

وغير الواجبة إنما تحصل للجسم بحسب علل فاعلية تقتضيها .

وتلك الأحوال قابلة للتبديل والزوال . بالنظر إلى طباع الجسم ، وليست بقابلة لهما . بالنظر إلى عللها ، ما دامت مانعة عن التبديل والزوال .

فإذا كانت الحال فى الموضع والوضع . هذه ، أمكن انتقال الجسم عنهما باعتبار طبعه . فأمكن أن يزيله قاسر عن ذلك الموضع والوضع .

فكان فى ذلك الجسم مبدأ ميل بالطبع . للحجة المذكورة .

واعلم أن حصول كليات الأجسام فى مواضعها الطبيعية . واجبة ، لعلل تقتضيها الأصول ، فانتقالها عنها غير ممكن .

وأما جزئيات العناصر ، فحصولها فى أماكنها الجزئية غير واجب . ولذلك كان انتقالها عنها ممكناً ، بل واقعاً .

والوضع بمعنى المقولة للفلك ، غير واجب ، فزواله عنه ممكن .

وهذا أصل مفيد فى نفسه . ويبتنى عليه ما يتلوه .

الفصل الثانى عشر

إشارة

(١) الجسم المحدِّد للجهات ليس بعض أجزائه التى تفرض أولى بما هو عليه من الوضع والمحاذاة من بعض ، فلا

---

(١) يريد إثبات مبدأ ميل مستدير لمحدد الجهات ، فقال :

[ليس بعض أجزائه التى تفرض] .

لأنه قد عرّض فيما مضى بما يدل على امتناع أن يكون لمحدد الجهات أجزاء بالفعل .

وقال : [أولى بما هو عليه من الوضع والمحاذاة] .

ليعلم أن الوضع الذى هو ممكن له ، هو بالهيئة التى تعرض ، بحسب نسب أجزائه إلى ما هو داخل فيه ، وهو محاذاتها له .

والحجة أن هذا الوضع إنما يعرض من تأثير غريب ، فإذن ليس بواجب بحسب طباعه ، فهو لعلة ، لما مضى .

والنقلة عنها جائزة ، فالميل فى طباعها واجب ، وهو المستدير لا المستقيم .

واعلم أن وجود مبدأ ميل مستدير فى جرم بسيط ، يدل على امتناع صدور ما يعوق عن ذلك بحسب الطبع عنه . ولا يمكن أن يعوق الحركة عن المستديرة من خارج ، إلا ذو ميل مستقيم ، أو مركب ، يمتنع وجوده عند المحدد.

ووجود مبدأ الميل ، وعدم العائق ، يدلان على وجود ذلك الميل بالفعل المستلزم لوجود الحركة ؛ إلا أن الشيخ لم يتعرض لذلك فى هذا الموضع ، وسيشير إليه فى موضع أليق به .

والفاضل الشارح : أورد ههنا حجة من نفسه ، وهى أن محدد الجهات بسيط ؛ لأن المركب يصح عليه الانحلال ، وتنعكس هذه القضية إلى قولنا : وما لا يصح عليه الانحلال فليس بمركب . ومحدد الجهات لا يصح عليه الانحلال .

ثم أضاف إلى هذه الصغرى قوله :

[وكل بسيط لا يصح عليه الحركة المستديرة ، لتشابه أجزائه فى الماهية] .

يكون شيء من ذلك واجبًا لشيء منها ، فهى لعلة ، والنقلة عنها جائزة ؛ فالميل فى طباعها واجب ؛ وذلك بحسب ما يجوز فيها من تبدل الوضع دون الموضع ، وذلك على الاستدارة ففيه ميل مستدير .

ثم قال : وكل ما يصح عليه الحركة المستديرة ، ففيه ميل .

ثم اعترض : على ذلك بأن الإمكان :

إما أن يكون بحسب ذات الشيء فقط .

وإما أن يكون بحسب حصول الاستعداد التام .

والأول : لا يوجب وجود الميل المستدير ؛ لأن إمكان احتراق القطن لا يقتضى حصول سبب الاحتراق فيه .

والثانى : غير معلوم ؛ لأن العلم به يتوقف على العلم بأن فيه مبدأ ميل مستدير .

واعترض أيضاً : بأن العناصر بسيطة ؛ فإذن يجب أن تتحرك على الاستدارة .

واعترض أيضاً : بأن الأجزاء التى يدور الفلك عليها كسائر الأجزاء التى لا يدور عليها ، مما لا يتناهى .

فلو لزم من تشابه أجزائه صحة الحركة عليه ، لزم صحة حركته بحركات مختلفة غير متناهية ، وأن تكون لها ميول لا تتناهى بحسبها .

وأورد اعتراضات أخر : بعضها فى حكم المكرر ، وبعضها ينحل بما يتحقق من الأصول المذكورة .

وأقول فى الجواب :

عن الأول : إن الإمكان بحسب ذات الشيء يكفى فى هذا المطلوب ؛ لأنه مع ذلك الإمكان ، وقطع النظر عن الموانع الغريبة ، يمكن فرض التحريك القسرى المقتضى لوجود الميل بالطبع .

وعن الثانى : إن العناصر ليس فيها مبدأ ميل مستدير لمانع ذاتى غير غريب ، وهو وجود الميل المستقيم فيها .

الفصل الثالث عشر

تنبيه

(١) وأنت تعلم أن هذا التبدل الممكن ليس يجب أن يكون بحسب تبدل حال الأجزاء بعضها عن بعض ، بل بحسب نسبته : إما إلى شيء من خارج ، وإما إلى شيء من داخل .

ولما كانت الحركة المستقيمة من محدد الجهات ممتنعة ، لم يكن هناك مانع ذاتى من الحركة المستديرة .

وإنما انحصرت الموانع فى هذين ؛ لأن الحركات البسيطة منحصرة فى ثلاثة :

حركة المركز .

وحركة إليه .

وحركة عليه .

فالميول البسيطة ثلاثة :

اثنان مستقيمان .

وواحد مستدير .

وعن الثالث : أن اختصاص أحد الأوضاع الفلكية بأن يستدير عليه الفلك ، من سائرها ، يجب أن يكون بحسب مخصص عائد إلى محركه ؛ إذ المتحرك بسيط . فهذا حكم يوجبه العقل ، وإن لم يعرف وجه التخصص بالتفصيل .

ولما وجده متحركاً على وضع ما ، حكم بوجود ذلك المخصص بالإجمال ، وحكم بأن ذلك المخصص بعينه يجب أن يكون مانعاً عن الاستدارة على سائر الأوضاع ؛ لامتناع وجود حركتين مختلفتين فى جسم واحد .

(١) معناه ما ذكرناه مراراً ، وهو أن الوضع المتبدل بأى معنى هو .

وإذا كان ذلك الجسم أولا ، ليس مما تتحدد جهته ووضعه بمحدد من خارج محيط ، بقى أن يكون بحسب جسم من داخل .

الفصل الرابع عشر

تنبيه

(١) وأنت تعلم أن تبدل النسبة عند المتحرك ، قد يكون للساكن وللمتحرك ، فيجب أن يكون عند ساكن .

الفصل الخامس عشر

إشارة

[١] الجسم القابل للكون والفساد ، يكون له قبل أن

---

(١) تبدل نسبة محدد الجهات يكون عند المتحرك ، كفلك من الأفلاك المتحركة تحته ، على تقدير كون محدد الجهات ساكناً على الإطلاق ؛ وكذلك على تقدير كونه متحركاً ، ولكن لا على الإطلاق ، بل بشرط أن يتخالفا فى شىء من الحركة ، أو القطبين ، أو المركز . وأما إذا توافقا فى الجميع ، فلا.

ويكون عند الساكن ، كالأرض ، على تقدير كون محدد الجهات متحركاً على الإطلاق ؛ ولا يكون على تقدير كونه ساكناً البتة .

ولما ثبت إمكان تحرك محدد الجهات ؛ فإذن تبدل نسبته لا يجب عند متحرك على الإطلاق ، بل بحسب شرط ما . ويجب عند ساكن على الإطلاق .

[١] أقول : يريد بيان أن كل ما يجوز عليه الكون والفساد . ففيه مبدأ ميل مستقيم .

يفسد إلى جسم آخر يتكون عنده ، مكانٌ ، وبعده مكانٌ ؛ لاستحقاق كل جسم مكانًا بحسبه . ويكون أحد المكانين خارجًا عن الآخر .

فإن كان حصول الصورة الثانية له فى مكان غريب له بحسبها ، اقتضى ميلا مستقيمًا ، إلى المكان الذى له بحسبها .

والكون والفساد هما حدوث صورة وزوال أخرى ، عند تبدل الصور المختلفة بالنوع على الهيولى الواحدة . وسيجىء بيان إثباتهما فى جزئيات العناصر .

وتقرير المطلوب : أن الجسم القابل للكون والفساد ، يكون قبل الفساد نوعاً ، وبعد الكون ، نوعاً آخر .

وكل نوع بسيط يقتضى مكاناً خاصًّا بحسب طبيعته النوعية ، على ما مر . ويستحيل أن يقتضى بسيطان مختلفان بالنوع مكاناً واحداً .

وعلى هذه المسألة بناء هذا المطلوب . وهى فى الأجسام المقتضية للميول المختلفة ، ظاهرة ؛ فإن الميل البسيط يكون إما نحو المكان الطبيعى ، أو نحو الوضع المطلوب ، مع ملازمة المكان الطبيعى .

وأما على الوجه الكلى ، فبيان هذه المسألة بأن يقال : الطبائع المتخالفة لاتقتضى ، من حيث هى متخالفة ، شيئاً واحداً . والشيخ عرَّض بذلك فى قوله :

[لاستحقاق كل جسم مكاناً خاصًّا بحسبه ، ويكون أحد المكانين خارجًا عن الآخر] .

ونعود إلى تقرير المطلوب فنقول : ثم حال هذا الكائن لا يخلو :

إما أن يكون بحسب الصورة الثانية ، التى هى الكائنة فى مكان غريب .

أو لا يكون ، بل يكون فى مكانها الطبيعى .

وعلى التقدير الأول : يلزم أن تقتضى طبيعة الكائن ميلا مستقيما إلى مكانه الطبيعى .

وعلى التقدير الثانى : يلزم أنه قد كان فى هذا المكان قبل لبس هذه الصورة ، بحسب

وإن كان فى المكان الذى له بحسبها ، فقد كان زاحم قبلَ لَبْسِ هذه الصورة ، ما هذا المكان مكانه ، فزحمه . فجوهر متمكن هذا المكان بالطبع ، قابل للنقل عن مكانه . فهو مما فيه ميل مستقيم ؛ فكل كائن وفاسد ، ففيه ميل مستقيم .

الفصل السادس عشر

وهم وتنبيه

(١) فإن تشككت وقلت : يكون ذلك المتكون لصق الجسم الذى انتقل إلى صورته بالكون ، فقد أوجبت لنوعيته

صورته الأولى الفاسدة ، غريباً مزاحماً للجسم الذى مكانه هذا المكان ، وأنه قد زحمه وغلبه ، وأخرجه من مكانه بالقسر حينئذ ، حتى حصل هو فى مكانه هذا .

فإذن الجسم المتمكن فى هذا المكان بالطبع ، قابل بجوهره للنقل من مكانه ، ويلزم من ذلك أن يكون فيه ميل مستقيم ، وإلا فكيف يخرجه عنه ؟

وإنما قال : [فجوهر متمكن هذا المكان قابل للنقل]

ولم يقل : [فهذا المتمكن] .

لأن هذا المتمكن من حيث الشخص لم ينتقل ، بل انتقل قبل تكوُّنه ما هو من جوهره ونوعه .

فقد بان أن كل كائن وفاسد ، ففيه مبدأ ميل مستقيم .

(١) الوهم هو أن يقال : أنتم أوجبتم الانتقال على كل كائن وفاسد ؛ وذلك ليس بواجب ؛ لأن الكون يمكن أن يقع على وجه لايحتاج فيه إلى الانتقال ، وهو أن يكون الجسم الكائن قبل تكونه ملاحقاً للنوع الذى صار منه بعد تكونه ، كالجزء من الماء المماس لسطح الهواء ، فإنه إذا صار هواء ، صار متصلا للهواء ، فلا يحتاج إلى أن ينتقل .

أن يقع خارج مكانه ، فإن اللصيق ليس هو المكان بل الجار .

الفصل السابع عشر

إشارة

(١) الجسم الذى فى طباعه ميل مستدير ، يستحيل أن يكون فى طباعه ميل مستقيم ؛ لأن الطبيعة الواحدة. لا تقتضى توجهًا إلى شىء ، وصرفًا عنه .

والتنبيه على الحق : بأن يقال : اللاحق هو الذى يكون فى مكان يجاور مكان الملصوق، ومجاور الشىء غيره ، فهو لم يكن حينئذ فى ذلك المكان ، فإذن انتقاله إليه واجب .

ويتحقق ذلك بأن يقال : مكان اللاحق مكان : إما طبيعى للكائن ، أو غير طبيعى للكائن . والقسمة مترددة . والبيان المذكور بعينه ، عليهما عائد .

(١) أقول : هذه الإشارة مشتملة على مسألتين :

إحداهما : كلية .

والثانية : جزئية .

فالأولى : أن الجسم البسيط يمتنع أن يجتمع فى طباعه ميلان : مستدير ومستقيم .

وبرهانه ما مضى : وهو أن الطبيعة الواحدة لا تقتضى أمرين مختلفين ، وعبر عنه بعبارة أخص بهذا الموضع هى قوله :

[لأن الطبيعة الواحدة لا تقتضى توجهاً إلى شىء] .

أى بالحركة المستقيمة .

[وصرفا عنه] .

أى بالمستديرة .

وعليه سؤال مشهور وهو : أن الجسم الذى فى طباعه ميل مستقيم قد يقتضى الحركة

وقد بان أيضًا أن المحدد للجهات لا مبدأ مفارقة فيه لموضعه الطبيعى ، فلا ميل مستقيم فيه ، فهو مما وجوده عن

عند حصوله فى مكانه ، وقد يقتضى السكون عند حصوله فيه ، فلم لا يجوز أن يقتضى جسم ميلا مستقيما ، عند إحدى حالتيه ، وميلا مستديراً عند الحالة الأخرى ؟ وذلك لأن الطبيعة الواحدة إنما لا تقتضى أمرين بانفرادها ، أما بحسب اعتبارين ، فقد تقتضى .

والجواب عنه : أن اقتضاء الحركة والسكون بالحقيقة ، شىء واحد تقتضيه الطبيعة الواحدة ، وذلك الشىء هو استدعاء المكان الطبيعى فقط .

فإن كان غير حاصل ؛ فذلك الاستدعاء يستلزم حركةً تُحصله .

وإن كان حاصلا فهو بعينه يستلزم سكوناً . ومعناه أنه لا يستلزم حركة ؛ فهو إذن ليس بشىء آخر غير ما اقتضته أولا .

وأما اقتضاء الحركة المستديرة ، فهو أمر مغاير لاستدعاء المكان الطبيعى ، إذ قد يوجد أحدهما منفكًّا عن صاحبه ، وقد يوجد معه .

وأيضاً فى الأمكنة مكان طبيعى يطلبه المتحرك على الاستقامة . وليس فى الأوضاع وضع طبيعى يطلبه المتحرك على الاستدارة ؛ ولذلك أسندت إحدى الحركتين إلى الطبيعة ، بخلاف الأخرى . فإذن ليس مبدؤهما شيئاً واحداً .

وأما المسألة الجزئية : فهى أن محدد الجهات لا ميل مستقيم فيه ، وذلك لوجهين :

أحدهما : أن فيه ميلا مستديراً ، فيمتنع أن يكون فيه معه ميل مستقيم .

والثانى : أنه لا مبدأ مفارقة فيه لموضعه الطبيعى .

ولفظة : [أيضاً] :

فى قوله : [وقد بان أيضاً] .

تدل على أن الاستدلال بهذا الطريق استدلال ثان .

وقد تفرع على هذه المسألة عدة مسائل :

الأولى : أن إيجاد محدد الجهات من موجده ، إنما يكون على سبيل الإبداع ، أى لا عن شىء ، لا على سبيل التكوين عن شىء .

والثانية : أنه لا يفسد إلى شىء آخر يتكون عنه ، وذلك لامتناع الكون والفساد عليه .

ثم قال : [بل إن كان له كون وفساد ، فعن عدم وإليه] .

صانعه بالإبداع ، ليس مما يتكون عن جسم يفسد إليه ، أ ويفسد إلى جسم يتكون عنه . بل إن كان له كون وفساد ، فعن عدم وإليه .

والفائدة فيه : أن الكون والفساد قد يطلقان باشتراك الاسم على الحدوث والفناء أيضاً ، أى على الوجود بعد العدم ، والعدم بعد الوجود ، من غير أن يكون هناك هيولى قبل الوجود وبعده . فبين الشيخ أنه لا يمنع فى هذا الموضع إطلاق الكون والفساد بهذا المعنى ، على مجدد الجهات ، بل يمنع إطلاقهما بالمعنى الأول .

الثالثة : أنه لا يجوز الخرق والالتئام عليه ، وذلك لأنهما يستدعيان حركة الأجزاء على الاستقامة . وأشار إلى ذلك بقوله : [ولهذا لا ينخرق] .

وأشار بلفظة : [هذا] .

إلى قوله : [لا ميل مستقيم فيه] .

لا إلى قوله : [لا يتكون ولا يفسد] .

فإن امتناع الخرق لا يتعلق بامتناع الكون والفساد من حيث الاصطلاح .

الرابعة : أنه لا تجوز عليه الحركة الكمية ، لأنها لا توجد إلا بعد حركة الأجزاء على الاستقامة . وأشار إلى ذلك بقوله : [ولا ينمى] .

فإن النماء : هو الازدياد الطبيعى للجسم بسبب دخول أجزاء شبيهة به ، بالقوة فيه ، والذبول : ضده .

وكذلك التخلخل والتكاثف فإنهما يقتضيان خروج الجسم عن مكانه ، أو تخليته عن بعضه .

الخامسة : أنه لا يجوز عليه الحركة الكيفية . وأشار إليه بقوله : [ولا يستحيل] .

ثم قيده بقوله : [استحالة تؤثر فى الجوهر ، كتسخن الماء المؤدى إلى فساده وكون الهواء منه] .

لا لأن سائر الاستحالات جائزة عليه ، بل لأن امتناع سائر الاستحالات لا يتبين بامتناع الحركة المستقيمة فى ظاهر النظر ، فاقتصر على ذلك ، وأعرض عما يحتاج فيه إلى بيان بسط ، لأنه داخل فى كلامه بالعرض .

ولهذا فإنه لا ينخرق ، ولا ينمى ، ولا يستحيل استحالة تؤثر فى الجوهر ، كتسخن الماء المؤدى إلى فساده .

الفصل الثامن عشر

تنبيه

(١) الأجسام التى قِبَلَنا نجد فيها قوى مهيأة نحو

والغرض من إيراد هذه المسائل ، التنبيه على أن محدد الجهات لا يجوز عليه من أصناف الحركات إلا الحركة الوضعية .

ويتبين من ذلك أيضاً أن الحركة الأينية المستقيمة أقدم من الحركة فى الجوهر الذى هو الكون والفساد بحسب الصورة النوعية ، والخرق والالتئام بحسب الصورة الجسمية ، عند القائلين بها ، وأقدم من الحركة فى الحكم والحركة فى الكيف ، لأن امتناع وجود المستقيمة مستلزم لامتناع وجود كل واحدة من تلك .

وقد تبين من قبل أن الوضعية المستديرة أقدم من المستقيمة .

فإذن صح أن أقدم الحركات كلها هى الوضعية المستديرة .

واعلم أن جميع الأحكام المذكورة ، ثابتة لما توجدفيه الحركة المستديرة من السماويات ، وإن لم يتعرض الشيخ لذلك .

(١) لما تكلم عن الأجسام المطلقة والأجرام الفلكية ، أراد أن يتكلم أيضاً على العنصرية ، فبدأ بإيضاح أحوال الكيفيات الأربع التى تفعل وتنفعل هذه الأجسام بها ، ولا توجد خالية عن أجناسها . وهى أوائل الملموسات .

ووسم الفصل بالتنبيه ، لأنه أحال بيان ذلك على الاستقراء ، واعتبار أحوالها المدركة بالحس والتجربة .

فقوله : [الأجسام التى قبلنا] .

أى العنصريات .

وقوله : [نجد فيها] .

الفعل ، مثل الحرارة والبرودة ، واللدغ ، والتخدير . ومثل طعوم ، أو روائح كثيرة .

أى ندرك بالاعتبار والاستقراء .

وقوله : [قوى مهيأة نحو الفعل] .

فالقوى قد مر أنها مبادئ التغيرات ، وهى بحسب ماهياتها قد تكون صوراً ، وقد تكون كيفيات .

والمراد ههنا الكيفيات .

وتهيؤها نحو الفعل هو أن تجعل موضوعاتها معدة للفعل ، فإن الفاعل بها هو موضوعاتها .

فالقوة المهيأة نحو الفعل كيفية يصير بها موضوعها معداً للتأثير فى شىء آخر ، فهى مبدأ للتغيير .

والقوة المهيأة نحو الانفعال كيفية يصير بها موضوعها معدا للتأثر عن شىء آخر ، فهى مبدأ للتغير .

والحرارة والبرودة كيفيتان ملموستان . وقال القدماء فى تعريفهما :

إن الحرارة : كيفية من شأنها إحداث الخفة والتخلخل ، وجمع المتجانسات ، وتفريق المختلفات ، أى من المركبات دون البسائط .

والبرودة : كيفية من شأنها أن تفعل مقابلات هذه الأفعال .

وذهب الشيخ فى « الشفاء وغيره من الكتب » إلى أن المحسوسات لا يجوز أن تعرَّف بالأقوال الشارحة ؛ لأن تعريفاتها لا يمكن أن تشتمل إلا على إضافات واعتبارات لازمة لها ، لا يدل شىء منها على ماهياتها بالحقيقة ، وهى لا تفيد فى تعريفها ما يفيد الإحساس بها . وذلك هو الحق .

وأما اللدغ : فقد عرفه الشيخ فى « القانون » بأنه كيفية نفاذة جداً ، لطيفة ، تحدث فى الاتصال تفرقاً كثير العدد ، متقارب الوضع ، صغير المقدار ، فلا يُحَس كل واحد بانفراده ، ويُحَس بالجملة ، كالوجع الواحد .

وأما التخدير : فقال : هو تبريد العضو بحيث يصير جوهر الروح الحاملة قوة الحس والحركة إليه ، بارداً فى مزاجه ، غليظاً فى جوهره ، فلا تستعملها القوى النفسانية ، ويجعل

(٢) وقُوًى مهيـأَة نحو الانفعال السريع أو البطىء ، مثل

مزاج العضو كذلك ، فلا يقبل تأثير القوى النفسانية .

وظاهر أن هذه الكيفيات فعلية :

وأن اللدغ يفعل ما يفعل بفرط الحرارة المقتضية للنفوذ واللطف .

وأن التخدير يفعل ما يفعل بفرط البرودة المقتضية لجمود الروح .

وهما تابعان للحرارة والبرودة . وإنما خصهما بالذكر لأنهما أبلغ الكيفيات المنتمية إلى الحرارة والبرودة فى بابهما ؛ لقياس سائر ما يشبههما عليهما .

وأما الطعوم فقد قيل : إنها تسعة هى :

الحلاوة ، والدسومة ، والحموضة ، والملوحة ، والحرافة ، والمرارة ، والعفوصة ، والقبض ، والتفاهة .

وإنها تحدث من تأثير الحار والبارد ، والمتوسط بينهما ، فى الكثيف واللطيف والمتوسط بينهما ، بحسب الازدواجات الممكنة بينها ، على ما هو المشهور فى كتب الطب .

وأما الروائح فكثيرة ، بحيث لا يرجى حصرها ، ولذلك لم يتعرض لها ، لكنهما جميعاً فعليتان لانفعال مَشعرى الذوق والشم عنهما .

والمتأمل فى طبائع الممتزجات يحقق استناد الجميع إلى الكيفيات الأول .

وإنما قال الشيخ : [ومثل طعوم وروائح كثيرة] .

ولم يقل : [ومثل الطعوم والروائح] .

لأن « التفاهة » من الطعوم ، لا يحس بتأثيرها فى الذوق .

وقيد [الروائح]

بالكثير لأنها غير منحصرة .

(٢) قسم الانفعال إلى السريع والبطىء ؛ لئلا تتشكك فى الصلابة وأمثالها ،[فى إسنادها إلى الانفعال ؛ لأنها ليست مما لا ينفعل موضوعه ، بل هى مما ينفعل بطيئاً .

والرطوبة : قد فسرها الشيخ بأنها كيفية تقتضى سهولة التفرق ، والاتصال ، والتشكل .

واليبوسة : بما يقابلها .

وليس ذلك تعريفاً لهما ، لأنه لو أراد التعريف ، لذكر أولا تعريف الحرارة والبرودة .

الرطوبة واليبوسة ، واللين والصلابة ، واللزوجة ، والهشاشة ، والسلاسة .

بل السبب فيه أن الجمهور يفسرون الرطوبة بالبلّة ؛ ولذلك لا يطلقون الرطب على الهواء ، ويطلقونه على الماء . وتكون اليبوسة ، بحسب ذلك ، هى الجفاف .

وقد طال البحث بين أهل العلم فيه .

وذكر الشيخ فى « الشفاء » [أن البلة : هى الرطوبة الغريبة الجارية على ظاهر الجسم . كما أن الانتقاع : هى الغريبة النافذة إلى باطنه .

والجفاف : عدم البلة فيما من شأنه أن يبتل] .

ولم يذكر البلة والجفاف فى هذا الموضع ؛ لأنه لا يريد ههنا أن يتعرض للبحث ؛ ولذلك يأمر بالتأمل ، ولا يشتغل بإيراد البيانات القياسية والمناقضات الاعتبارية .

وأما اللين : فقال : إنه كيفية تقتضى قبول الغمز إلى الباطن ، ويكون للشىء بها قوام غير سيال ، فينتقل عن وضعه ، ولا يمتد كثيراً ، ولا يتفرق بسهولة ، وإنما يكون قبول الغمز من الرطوبة ، وتماسكه من اليبوسة .

والصلابة : ما يقابلها .

وقال الفاضل الشارح : [قيل اللين ما ينغمز تحت الأصبع مثلا ، فهناك أمور ثلاثة :

أحدها : الحركة .

والثانى : التشكل .

والثالث : استعداد قبول الانغماز .

وليس اللين إلا الأخير .

وكذلك قيل : الصلب هو الذى لا ينغمز ، وهناك أيضاً أمور ثلاثة :

الأول : عدم الانغماز .

والثانى : بقاء الشكل .

والثالث : المقاومة .

وليست الصلابة هى المقاومة ، لأن الهواء المنفوخ فى الزق يقاوم ، وليس بصلب .

فإذن الصلابة هى الاستعداد الشديد نحو الانفعال ؛

(٣) ثم إذا فتشت وأَجَدْت التأمل ، وجدتها قد تُعرى عن جميع القوى الفعالة ، إلا الحرارة والبرودة والمتوسط. الذى

فرجع حاصل البحث إلى أن اللين والصلابة كيفيتان يكون الجسم بهما مستعداً للانفعال وعدمه ، عن المشكل الحاضر .

وهذا هو الذى ذكره الشيخ فى تفسير الرطوبة واليبوسة ؛ فإذن لا فرق بينهما بحسب تفسيره] .

وأقول : الرطوبة واليبوسة تنتسبان — من حيث الماهية — إلى الكيفيات الملموسة .

والصلابة واللين : لا ينتسبان إلى المحسوسات ، بل إلى الكيفيات الاستعدادية .

والاستعدادات لا تكون محسوسة ، من حيث هى استعدادات .

والشيخ إنما ذكر آثارهما فى تفسيرهما ، لتعقل ماهيتهما عند تصور جميعها .

وأما الرطوبة واليبوسة ، فما عرفهما لكونهما محسوسين ، بل ذكر معنى ألفاظهما لئلا يقع الاشتباه بينهما ، وبين ما يجرى مجراهما .

وقد صرح فى الشفاء بأن : [الرطوبة ليست هى سهولة التشكل ؛ لأنها غير إضافية . وسهولة التشكل إضافية ، وأنها إنما تفسر بها على ضرب من التجوز] .

وأيضاً اسم الشىء الذى يتركب مفهومه لا يطلق على بعض أجزاء مفهومه ، إطلاقَ الاسم على المسمى .

واستعداد الانغماز مع وجود القوام غير السيال ، وعدم التفرق بسهولة ، غير استعداد قبول التفرق والاتصال بسهولة .

فمعنى اللين عند الشيخ ليس هو معنى الرطوبة ، على ما ذكره هذا الفاضل .

وأما اللزوجة — على ما ذكره الشيخ — فكيفية تقتضى سهولة التشكل مع عسر التفريق . والشىء بها يمتد متصلا ، وتحدث من شدة امتزاج الرطب الكثير باليابس القليل .

والسلاسة والهشاشة : اسمان لما يقابلهما .

وظاهر أن هذه الأربعة تنتمى إلى الرطوبة واليبوسة ، وهما يقتضيان كون الشىء معداً نحو انفعال ما .

(٣) الأجسام العنصرية قد تخلو عن الكيفيات المبصَرة ، والمسموعة ، والمشمومة ، والمذوقة .

يُستبرد بالقياس إلى الحار ، ويُستسخن بالقياس إلى البارد .

وأعنى بهذا أنك تجد فى كل باب منها – إذا اعتبرته – أن جسمًا يوجد عديمًا لجنسه . مثلا يكون ولا لون فيه ، ولا رائحة ، ولا طعم . أو وجدته منتميًا إلى الحرارة والبرودة ، مثل اللدغ والتخدير .

وكذلك الحال فى الهيأة المعَدة للانفعال فإن التفتيش يُلزم أجسام العالم التى تلينا ، رطوبةً أو يبوسةً ؛ لأنها إما أن يسهل تفرقها واتصالها ، وتشكلها وتركها للشكل من غير ممانعة ، فتكون رطبة ؛ أو يصعب ، فتكون يابسة .

وأما التى لا يمكن فيها ذلك أصلا ، فكغيرها من الأجسام .

والسبب فى ذلك أن إحساس الحواس الأربعة بهذه المحسوسات ، إنما يكون بتوسط جسم ما ، كالهواء والماء . ولا يمكن أن يتوسط المتوسط بين نفسه وغيره . فإذن كل واحدة من هذه الحواس لا تدرك المتوسط الذى يتوسط لها ، بل تجده خالياً عما تدركه هى .

وتلك الأجسام لا تخلو عن الملموسة ؛ لأنها لا تحتاج إلى متوسط .

وأيضاً قد يخلو الحيوان عن تلك المشاعر ، ولا يخلو عن اللمس ، فلذلك سميت الملموسات بأوائل المحسوسات .

ثم التأمل والاستقراء يقتضيان أنها لا تخلو عن جنسين من الملموسات :

أحدهما : جنس الحرارة والبرودة وما يتوسطهما ، وهو الفعلى .

والثانى : جنس الرطوبة واليبوسة ، وما يتوسطهما ، وهو الانفعالى .

والباقية : إما أن تخلو هذه الأجسام عنها .

وإما أن تنتمى عند الاعتبار إلى هذين الجنسين ، فلذلك سميت هذه الكيفيات أوائل

وأما سائر ما يشبه ذلك ، فقد يعرى عنه جسم ، أو ينتمى إلى هاتين انتماء اللين والصلابة ، واللزوجة والهشاشة ، وغير ذلك .

الفصل التاسع عشر

تنبيه

(١) فالجسم البالغ فى الحرارة بطبعه هو النار . والبالغ فى البرودة بطبعه ، هو الماءُ ، والبالغ فى الميعان ، هو الهواءُ .

المحسوسات ، وهى التى بها تتفاعل الأجسام العنصرية ، وينفعل بعضها عن بعض ، فتتولد منها المركبات .

وألفاظ الكتاب ظاهرة .

والمراد من قوله : [أما التى لا يمكن فيها ذلك] .

هو الفلكيات .

(١) أراد أن يشير إلى أن العناصر أربعة ، ويُعيِّنها .

ولما كان لها — بعد كونها أجساماً طبيعية — اعتبارات :

منها : أنها استقصات المركبات .

ومنها : أنها أركان يتحصل بنضدها عالم الكون والفساد .

وبالاعتبار الأول : يُبحث عن أحوالها بحسب ما يجرى بينها من الفعل والانفعال . اللذين هما سبب التركيب ، ويستدل بذلك على عدتها .

وبالاعتبار الثانى : يبحث عن أحوالها بحسب أمكنتها المترتبة ، وما يجرى مجراها . ويستدل بذلك عليها أيضاً .

وهذا الفصل يشتمل على الاستدلال بالاعتبار الأول ، وقد حاذى فى ذلك كلام الشيخ الفاضل أبى نصر الفارابى ، فإنه قال فى مختصر له يعرف بعيون المسائل بهذه العبارة :

[والجسم الشديد الحرارة بطبعه ، هو النار . والشديد البرودة بطبعه ، هو الماء . والجارى ، هو الهواء . والشديد الانعقاد ، هو الأرض] .

والبالغ فى الجمود ، هو الأَرض .

فنقول فى تقريره: قد ظهر مما مر أن كل واحد من هذه الأجسام لا يخلو عن كيفيتين:

إحداهما : فعلية.

والأخرى : انفعالية .

وبيان الحصر — بانتساب الكيفيات الأربع إليها، بحسب الازدواجات الممكنة — مشهور . لكن لما كان إثبات بعض تلك الكيفيات لبعض هذه الأجسام صعباً ، كالحرارة للهواء، واليبوسة للنار ، على ما صرح به الشيخ فى الشفاء، وكان المُؤثَر عنده فى هذا الموضع بناءَ الكلام على المشاهدة والأحكام التى لا تتوقف على التعمق فى البحث، اقتصر على الاستدلال بما لا شبهة فيه من هذه الكيفيات .

وإذا كان وجود الفعليتين فى الجسمين اللذين هما أشد تعادياً من الجميع ، أعنى النار والماء ، أظهر ، والانفعاليتين فى الباقيتن أظهر ؛ ميز بينها بإسناد كل واحدة من هذه ، إليها .

وبدأ بالنار ، فنبه بقوله : [البالغ فى الحرارة] .

على كون الحرارة كيفية تشتد وتضعف ، لا صورة تقوم بجوهرها الذى لا يختلف .

وأشار بقوله : [بطبعه] .

إلى مصدر تلك الحرارة ، أعنى الصورة النوعية .

وأورد القضية فى صيغة تدل على مساواة طرفيها ، ليعلم أن هذا القول مميز للنار عما سواها ، ومعرف لماهيتها .

وكذلك فى الثلاثة الأخرى .

وإنما عبر عن الرطوبة واليبوسة بالميعان والجمود ، لوقوع التنازع فى مفهوم الأُوليين ، دون الأُخريين ، مع أن المراد عنده واحد .

قال الفاضل الشارح : [وإنما قال : « بطبعه » .

فى النار والماء ، لا فى الهواء والأرض ؛ لأن من الناس من ذهب إلى أن صورة النار والماء ، هى الحرارة والبرودة ، ولم يذهب ذاهب إلى أن صورة الهواء والأرض ، هى الرطوبة واليبوسة .

(٢) والهواءُ بالقياس إلى الماء حار لطيف . يتشبه به الماءُ إذا سخن ولطف .

فأزال ذلك الاشتباه به ولم يحتج إليه ههنا .]

قال : [وانما اختار هذا الترتيب ؛ لأنه أراد تقديم الكيفيتين الفعليتين على الانفعاليتين . وتقديمُ الأشرف من كل جنس ، على الأخس ، أولى] .

قال : [وهذه الأحكام ليست مما لا اختلاف فيه ، فإن بعض المتقدمين ذهبوا إلى أن النار البسيطة فى حيزها لا تكون فى غاية الحرارة .

ورد عليهم الشيخ بأن وجود القوة المسخنة ، والمادة القابلة لها ، وعدم الموانع ، حاصلة له ثمت .

فالسخونة الشديدة موجودة .

وأما برودة الماء فقد ذهب قوم كثير ، منهم الشيخ أبو البركات — من المتأخرين — إلى أن الأرض أبرد من الماء ؛ لأنها أكثف ، وإن كان الإحساس ببرودة الماء — لفرط وصوله إلى المسام ، والتصاقه بالأعضاء — أشد . كما أن النار أسخن من النحاس المذاب ، مع أن الإحساس به أشد .

وأما الميعان فإن كان هو البِلَّة ، فالمائع هو الماء لا غير ، وإن كان هو سهولة التشكل ، فالمائع هو الثلاثة غير الأرض ، والنار أولى به من الكل ؛ لأن الأسخن ألطف وأرق قواماً .

وليس سهولة التشكل ، إلاّ لرقة القوام واللطافة] .

وأقول : إن الشيخ يروم البناء على الوجدان الظاهر — كما مر — ولا شك أن أحر الأجرام فى النظر الأول هو النار . وأبردها هو الماء ، وأشدها ميعاناً هو الهواء . ولم ينازعه فى ذلك من نازعه ، إلاّ لقياس أو استدلال . وذلك باب آخر أعرض عنه ههنا ، وأطنب القول فيه فى « الشفاء » .

(٢) لما فرغ من تعريف العناصر بالكيفيات الظاهرة ، وتعيينها ، أراد بيان اتصافها بالكيفيات الخفية أيضاً ، وهى ثلاثة :

حرارة الهواء .

(٣) والأَرض إذا خليت وطباعها ، ولم تسخن بعلة ، بردت .

(٤) وإذا خمدت النار وفارقتها سخونتها ، تكوَّن منها أجسام صلبة أَرضية يقذفها السحاب الصاعق .

وبرودة الأرض .

ويبوسة النار .

وأما رطوبة الماء فظاهرة كبرودته .

وراعى الترتيب المذكور ، فابتدأ ، لذلك ، بحرارة الهواء .

وإنما قال : [والهواء بالقياس إلى الماء حار] .

ولم يقل : [إنه حار مطلقاً] .

لأنه ، بالقياس إلى النار ، ليس بحار ، إذ كان البالغ فى الحرارة ، هو النار . ولم يمكن أن يقول : [بالقياس إلى الأرض] .

لأنه لم يبين بعدُ كيفيتها الفعلية .

واستدل على حرارة الهواء بأن الماء يتشبه به ، إذا سخن ولطف ، أى تخلخل .

وتشبهه به ، تبخره وتصاعده فى حيزه ، لا تكوُّنه هواء ؛ لأن ذلك لا يكون تشبهاً .

والبخار هو أجزاء صغار مائية كثيرة مختلطة بالهواء .

ووجه الاستدلال : أن الحرارة تقتضى الخفة واللطافة ، والبرودة تقتضى الثقل والكثافة بالتجربة . فما هو أسخن فهو أخف وألطف . وما هو أبرد فهو أثقل وأكثف .

ولو لم يكن الهواء أسخن من الماء ، لم يكن أخف وألطف منه ، لكنه أخف وألطف ، فهو أسخن .

(٣) أقول : وهذا استدلال على برودة الأرض ، وهو ظاهر . والعلة المسخنة هى أشعة العلويات ، ثم المسخناتُ السفلية ؛ كالرياح الحارة وغيرها .

(٤) أقول : يريد إثبات يبوسة النار . واستدل عليها بالصاعقة ؛ فإنها — على ما قال ههنا — تتولد من أجسام نارية فارقتها السخونة ، وصارت لاستيلاء البرودة على جوهرها ، متكاثفة .

(٥) فهذه الأربعة مختلفة الصور ، ولذلك لا تستقر النار حيث يستقر الهواءُ ؛ ولا الماءُ حيث يستقر الهواءُ ، ولا

وفيه نظر ؛ لأنه أيضاً قد قال فى بعض أقواله : [إنها تتولد من الأبخرة والأدخنة الأرضية المتصعدة من الأرض المحتبسة فى السحاب] .

والدخان هو المتحلل اليابس من الأرض — كما أن البخار هو المتحلل الرطب — وهو أجزاء أرضية صغار ، اكتسبت حرارة فتصاعدت لأجلها وخالطت الهواء .

وهذا أظهر قولية فى الصاعقة .

وأيده الفاضل الشارح : بأن الصواعق — على ما حكى الشيخ — تشبه الحديد تارة ، والنحاس تارة ، والحجر تارة .

فلو كانت مادتها النار ، لما اختلفت هذا الاختلاف ، بل كانت مادتها الأدخنة والأبخرة الشبيهة بمواد هذه الأجسام فى معادنها .

(٥) أقول : لما بين كيفيات هذه الأجسام ، أنتج منها تباين صورها ؛ فإن البسيط لا يصدر عنه إلا شيء واحد ، واختلاف الآثار يدل على تباين مصادرها .

ثم أرشد إلى تأكيدها بحجة أخرى ، فأسند اقتضاءها للأمكنة المتخالفة — على ما يشاهد — إلى اختلاف الصور . وهو لمية هذا الاختلاف فى نفس الأمر .

لكن لما كان اختلاف الأمكنة واضحاً ، واختلاف الصور غير واضح ، كان طريق الاستدلال به على ذلك واضحاً .

وإنما أثبت اقتضاءها للأمكنة المتخالفة ، باختلاف ميولها الطبيعية ؛ لأن الاستدلال به ، على ما مر ، أوضح الاستدلالات على اختلاف الأمكنة .

والمزاوجات بين العناصر المتجاورة يكون ستة . لكن الشيخ اقتصر منها على ثلاثة هى :

صعود النار من حيز الهواء .

ونزول الماء منه .

وصعود الهواء من حيز الماء .

وبقى : هبوط الأرض من حيز الماء .

وصعود الماء من حيز الأرض .

الهواءُ حيث يستقر الماء .

(٦) وذلك فى الأطراف أظهر .

الفصل العشرون

تنبيه

(١) من ظن أن الهواء يطفو فوق الماء لضغط ثقل الماء إياه ، مجتمعًا تحته ، مُثقِّلا له ، لا بطبعه ، كذَّبه أن

وهما أيضاً ظاهران .

وهبوط الهواء من حيز النار .

وهو خفى .

(٦) أقول : الميل الطبيعى يزداد بازدياد الجسم إلى مكانه الطبيعى قرباً ؛ وذلك لأن المعارق — مع ذلك — ينتقص حجماً ، فينتقص معاوقة ؛ فلذلك يكون طلب الأمكنة الطبيعية ، والهرب عن الغريبة ، فى الأطراف ، أظهر .

(١) أقول : لما كانت الحجة الأخيرة فى الفصل المتقدم المشتملة على الاستدلال — باختلاف الأمكنة — على تباين الصور ، مبنيةً على اختلاف الميول الطبيعية . وذلك لم يتبين إلاّ فى جزئيات العناصر ، دون كلياتها ؛ وكان من المحتمل أن يقال : جزئيات العناصر لا تميل إلى أمكنة الكليات بالطبع ، بل بالقسر : إما بجذبٍ مما يتحرك إليها ، أو بدفعٍ مما يتحرك منها ؛ كان من الواجب إبطال هذا الاحتمال .

والذى يبطله أن الحركة الطبيعية للجسم الكبير ، تكون أسرع منها للصغير . والقسريةُ بخلافها ؛ وذلك لأن الأكبر طبعاً ، فهو أشد ميلاً ، وأقل مطاوعة للقاسر .

والوجود يشهد : بأن الكبير من أجزاء العناصر . يتحرك إلى أمكنتها أسرع ، فهى إذن إنما تتحرك بالطبع ، لا بالقسر .

والشيخ خص بيانه بأن الطافى من العناصر ، ليس طفوه لضغط ما تحته إياه . مجتمعاً

الأكبر يكون أقوى حركة ، وأسرع طفواً ؛ والقسرى يكون بالضد من هذا .

وكذلك الحال فى الحركات الأُخر .

الفصل الحادى والعشرون

تنبيه

(١) قد يبرد الإناء بالجمْد ، فيركبه ندى من الهواء ، كلما التقطته مُدَّ إلى أى حد شئت . ولا يكون ليس إلا فى

تحته ، مقلاً إياه ؛ لأن قوماً ذهبوا إلى أن العناصر كلها طالبة لمركز العالم ، لكن الأثقل يسبق الأخف ، فيضغطه ويدفعه إلى فوق ، ولذلك يطفو الأخف فوقه .

واحتجاجه عليهم يتضمن إبطال جميع الاحتمالات المذكورة .

ولما كان بيانه خاصًّا بالهواء والماء ، أشار إلى الباقية بقوله : [وكذلك فى الحركات الأخرى] .

(١) أقول : يريد إثباتَ الكون والفساد فى العناصر ، والاستدلالَ به على اشتراكها فى الهيولى ، فنقول :

تغيرات الأجسام بصورها لا تقع فى زمان ؛ لأن الصور لا تشتد ولا تضعف ، بل تقع فى آن ، وتسمى فساداً أو كوناً ، كما مر .

وتغيراتها بكيفياتها تقع فى زمان ؛ لأنها تشتد وتضعف وتسمى استحالة .

والفساد والكون إنما يقعان بين جسمين يفسد أحدهما ويكون الآخر .

ولما كانت العناصر أربعة ، وكان من الممكن أن يفرض هذا التغير بين كل واحد منها ، وكل واحد من الثلاثة الباقية ، كانت أنواع الكون والفساد اثنى عشر ، الحاصلة من ضرب الأربعة فى الثلاثة .

لكن الواقع منها أولاً ، هو ما يكون بين عنصرين متجاورين ، لا على سبيل الطفرة ،

موضع الرشح . ولا يكون عن الماء البخار ، وهو ألطف وأقبل للرشح ، فهو إذن هواء استحال ماءً .

فإن الأطراف لا تتكون من الأطراف إلاّ بعد تكونها أوساطاً : أعنى لا يتكون الهواء من الأرض إلا بعد تكونها ماء ، وحينئذ يكون ذلك التكون بالحقيقة مركباً من تكوينين يتقدمانه .

والعناصر المتجاورة تقع بينها ثلاثة ازدواجات :

أحدها : بين النار والهواء .

والثانى : بين الهواء والماء .

والثالث : بين الماء والأرض .

ويشتمل كل ازدواج على نوعين متعاكسين من الكون والفساد ؛ فإذن الأنواع الأولى ستة ، وهى بسائط . وأربعة من الباقية تتركب من بسيطين ، وهى :

تكون الهواء من الأرض .

وتكوُّن الماء من النار .

وعكساهما .

واثنان مركبان من ثلاث بسائط ، وهما :

تكون الأرض من النار .

وعكسه .

والشيخ بدأ بالازدواج الذى بين الهواء والماء ؛ لأن الكون والفساد بينهما أظهر من الباقية .

وهو — كما ذكرنا — يشتمل على نوعين :

أحدهما : تكون الهواء من الماء .

والثانى : عكسه .

وكان الأول مشهوراً لكثرة المشاهدة ؛ فإن انفصال الأبخرة عن الأجسام الرطبة ، عند تأثير الحرارة فيها ، وانتقاصها بسبب ذلك ، ظاهر .

فإن قيل : البخار يشتمل على أجزاء مائية . قلنا : نعم ، وعلى أجزاء هوائية أيضاً لم تكن فيه ؛ لأن الهواء لا يستقر فى الماء ، بل حدث وانفصل بالغليان وغيره .

وكذلك قد يكون صحو فى قلل الجبال ، فيضرب الصِّر

فلشهرة هذا النوع لم يذكره الشيخ .

وأيضاً ثبوت نوع واحد من النوعين المتعاكسين ، يكفى فى إثبات كون الهيولى مشتركة ؛ وهو يدل على جواز وجود النوع الآخر .

فلذلك اقتصر الشيخ من هذا الأزدواج على نوع واحد، وهو بيان تكوُّن الهواء ماء ، فاستشهد عليه بشيئين :

أحدهما : الندى الحادث على ظاهر الإناء إذا برد بالجَمْد،وأشار إليه بقوله : [قد يبرد الإناء بالجمد فيركبه ندى من الهراء] .

وذلك لأن الندى الذى يوجد هناك :

إما أن يتكون من الهواء ، وهو المطلوب .

وإما أن لا يتكون منه .

بل إما أن يجتمع من الهواء المطيف به على ما ذهب إليه منكرو الكون والفساد بين الهواء والماء ، كالشيخ أبى البركات وغيره .

أو يترشح مما فى داخله .

والأول : باطل ؛ لأن الهواء المطيف بالإناء لا يمكن أن يشتمل على أجزاء كثيرة من الماء خصوصاً فى الصيف ؛ فإن الأجزاء المائية ، إن كانت باقية ، فقدتنا جداً ، لفرط حرارة هوائية ، ولا تبقى مجاورة للإناء .

وعلى تقدير بقائها هناك ، يلزم أحد ثلاثة أشياء :

إما نفاد تلك الأجزاء ، إذا تواتر حدوث الندى ، بعد تنحيته من الإناء ، مرة بعد أخرى ، فينقطع حصوله على الإناء ، مع كون الإناء بحاله الأولى .

وإما تناقصها ، فيكون حصوله فى كل مرة ، أنقص مما كان قبلها .

وإما تراخى أزمنة حصولها ، فيكون بين كل حصولين زمانٌ أطول مما بين حصولين قبلهما . وذلك على تقدير أن تجتمع الأجزاء التى تكون فى هواء أبعد من الإناء ، إليه ؛ مع أن ذلك بعيد جداً ، لأن تلك الأجزاء الصغيرة — مع جذب حرارة الهواء إياها — لا تتمكن من خرق حجم كبير من الهواء .

ولكن الوجود يخالف جميع ذلك ، لأنا نرى حدوث الندى مرة بعد أخرى على وتيرة

هواها فيجمد سحاباً لم ينسق إليها من موضع آخر ، ولا انعقد واحدة ، بشرط أن ينحى من الإناء ما حدث عليه ويكون الإناء على حاله من التبرد .

وأشار الشيخ إلى ذلك بقوله :

[كلما لقطته ، مُدّ إلى أى حد شئت] .

وقيل على ذلك : إن كانت برودة الإناء مقتضية لفساد الهواء المحيط بالإناء ، فوجب أن يصير كل ذلك الهواء ماء ، ولا محالة يسيل الماء حينئذ ، ويتصل به هواء آخر ، ويصير أيضاً ماء ، إلى أن يجرى الماء جرياناً صالحاً . وإذ ليس كذلك ، فعلم أنه حدث من أجزاء مائية قليلة المدد .

وأجيب عنه : بأن جرم الإناء ، لصلابته ، لا يتكيف بالكيفيات الغريبة سريعاً ، وعند التكيف تحفظ الكيفية بطيئاً . فإذا ألحت عليه القوة المكيفة ، اشتد تكيفه بها ، فوق ما يشتد تكيف غيره .

ولذلك ربما توجد الأوانى الرصاصية المشتملة على المائعات الحارة ، أسخن من تلك المائعات . فالإناء المذكور ، لشدة تبرده ، يُفسد الهواء المطيف به . والماء ، لسرعة تكيفه بالكيفيات الغريبة ، يحيله الهواءُ المطيف به ظاهرُه ، عن برودته الشديدة ، سريعاً ، فلا يفسد الهواء ما دام على سطح الإناء ماء ؛ أما إذا تنحى عنه ، واتصل الهواء بالسطح ، عاد إلى فساده .

والثانى : وهو أن يقال : الندى يترشح مما فى داخل الإناء وهو أيضاً باطل لوجوه :

أحدها : أن الندى قد يوجد من غير أن يكون فيه ماء ، بل بسبب وجود الجمد الذى لم يتحلل بعد .

والثانى : أن ذلك يقتضى أن لا يوجد الندى إلا فى موضع الرشح ، لكن ليس الحكم بأنه لا يوجد إلا فى موضع الرشح ، مطابقاً للوجود ، فإنه يوجد فوق ذلك الموضع .

وأشار الشيخ إلى هذا الوجه بقوله : [ولا يكون ليس إلا فى موضع الرشح] ؛ فدل قوله على أنه لم يمنع وجود الندى عن الرشح ، بل منع اختصاصه بكونه من الرشح فإن هذه الصيغة تفيد هذه الفائدة .

والثالث : أن الماء إذا كان حاراً ، وجب أن يوجد الرشح أيضاً ، بل ينبغى أن يكون

من بخار متصعد ، ثم يرى ذلك السحاب يهبط ثلجاً ، ثم يَضحى ، ثم يعود .

الرشح أكثر ، لأن الحار ألطف وأقبل للرشح ، لرقة قوامه ، وليس كذلك .

وأشار إلى ذلك أيضاً بقوله : [ولا يكون ذلك من الماء الحار ، وهو ألطف وأقبل للرشح] .

ولما أبطل الوجهين ، صرح بالنتيجة وقال : [فهو إذن هواء استحال ماء] .

والاستشهاد الثانى : بالسحاب المتولد فى قلل الجبال ، دفعة من صحو الهواء ، لا من انسياق السحاب إلى ذلك الموضع ، من موضع آخر ؛ ولا من انعقاد بخار صعد إليه ؛ ثم نزول ذلك السحاب ثلجاً ، بحيث يعود الصحو ، ثم تولده مرة أخرى . وهو المراد بقوله : [وكذلك قد يكون صحو فى قلل الجبال ، فيضرب الصر هواها] إلى قوله [ثم يعود] .

ويريد بالصِّر : البرد الشديد . وهو فى اللغة — على ما قال صاحب الصحاح — برد يضرب النبات .

والشيخ قد حكى أنه شاهد ذلك بجبال « طبرستان » ، و « طوس » ، وغيرهما . وقد يشاهد أهل المساكن الجبلية أمثال ذلك كثيراً .

فهذا بيان الأزدواج الأول .

واعترض الفاضل الشارح على ذلك : [بأن تبريد الإناء للهواء ليس بأعظم من تبريد الأراضى الجمدية إياه ، فى صميم الشتاء ، بل فى الأراضى التى تخفى الشمس عنها ستة أشهر ، وذلك يقتضى انقلاب أكثر الهواء ماء .

وأيضاً لو كان انقلاب الهواء ماء للبرودة ، فبعد نزول الثلج يصير الهواء أبرد مما كان قبله . ويوم الصحو أبرد من يوم المطر ؛ فإذن يلزم أن يستمر الثلج والمطر إلى أن يتغير الفصل والهواء] .

والجواب : أن هذا الاعتراض ليس بقادح فى غرضنا ؛ وذلك لأنا لم ندع أن السبب فى ذلك أى برودة هى ، ولا أنها على أى شرط ينبغى أن تكون ، ولا أن المانع إياها عن ذلك أى شىء هو .

وإذ لم ندع حصر الأسباب الموجبة للكون والفساد ، فلا يلزمنا النقض بعدم الكون

(٢) وقد تُخلق النار بالنفاخات من غير نار .

(٣) وقد تُحل الأجسام الصلبة الحجرية ، مياهًا سيالة. يعرف ذلك أصحاب الحيل .

والفساد عندحصول برودة ما . بل إنما ادعينا إمكان وجود الكون والفساد بمشاهدة ما يقتضى حصوله ، فهما ثبت ذلك لمن شاهد واعتبر ، علم بالجملة أن للكون والفساد سبباً موجباً ، هو البرودة مثلا بحال ما ، فإن حصلت البرودة ولم يحصل الكون والفساد حكم بعدم ذلك : إما لفقدان شرط ، أو وجود مانع . بالجملة ؛ وإن لم نعرفهما بالتفصيل ؛ فإن الجهل بتفصيل ذلك ، لا يقدح فى علمه بإمكان وجودهما .

(٢) لما فرغ الشيخ من تفصيل الازدواج الأول ، اشتغل بالثانى ، وهو بين الهواء والنار .

أما صيرورة النار هواء : فظاهر ؛ لأن الشعل المرتفعة تضمحل فى الهواء — على ما يشاهد — ولا تبقى لها حرارة محسوسة . ولذلك لم يذكرها الشيخ .

وأما عكسه : : فهو المراد من قوله : [وقد تخلق النار بالنفاخات من غير نار] .

ويكون ذلك بإلحاح النفخ على الكير ، وسد الطرق التى يدخل فيها الهواء الجديد كما يشاهَد لمن يزاول ذلك .

(٣) وهذا هو الازدواج الثالث ، وهو بين الماء والأرض :

وبدأ بصيرورة الأرض ماء ، فقال : [وقد تحل الأجسام الصلبة الحجرية مياهاً سيالة ، يعرف ذلك أصحاب الحيل] .

يعنى طلاب الأكسير ؛ ويكون ذلك بتصييرها أملاحاً ، إما بالأحراق ، أو بالسحق ، مع ما يجرى مجرى الأملاح ؛ كالنوشادر . ثم إذا بثها بالماء كما يشاهد فى الأجزاء الأرضية الندية المحترقة ، كيف تصير ملحاً ، وتذوب بالماء .

والأجساد هى الأجسام الذاتية بحسب مصطلحاتهم .

ولما ذكر ذلك أشار إلى عكسه بقوله : [كما قد تجمد مياهٌ جارية تشرب ، حجارةً صلدة] .

وذلك مشاهد من بعض المياه التى تنعقد حجراً ، بعد خروجها من منابعها .

وإنما ذكر هذا العكس ، بخلاف نظيريه ؛ لأنه أندر وجوداً بالقياس إليهما ،

كما قد تجمد مياه جارية تُشربُ ، حجارةً صَلدة .

فهذه الأَربعة قابلة للاستحالة ، بعضِها إلى بعض .

فلها هيولى مشتركة .

الفصل الثانى والعشرون

إشارة وتنبيه

(١) هذه هى أصول الكون والفساد فى عالمنا هذا . وهى الأَركان الأُول ، وبالحرى أَن تتم بها عدة ذوات الحركة

ولم يستأنف قولا له ، بل وصله بالحكم الأول ؛ لأنهما من ازدواج واحد .

ثم أنتج المطلوب من الجميع ، وهو كون العناصر قابلة لأن يستحيل بعضها إلى بعض .

والمراد بالاستحالة ههنا ، غير المصطلح عليها . أعنى الحركة الكيفية .

والسؤال الذى ذكره الفاضل الشارح — مما اقتضته قريحة بعض أصحابه — أن هذه التغيرات المشاهدة ، يحتمل أن تكون استحالة فى الكيف ؛ مثلا الهواء الذى صار ماء ؛ استحال فى حرارته إلى البرودة . فهو هواء فى جوهره . لكنه متكيف بكيفية الماء .

ومع هذا الاحتمال لا يثبت الكون والفساد — فليس بشىء ؛ لأنه يقتضى الإنكار لأمور محسوسة . وعلى تقديره فيحتمل أن تكون العناصر جميعاً جسما واحداً . متكيفاً بهذه الكيفيات ، ومع ذلك فبقاء الكيفية التى استحال إليها العنصر ، مع زوال السبب المقتضى إياها ، دل على حدوث صورة تستحفظها .

(١) أقول : قد مر أن لهذه الأجسام اعتبارات :

منها : أنها أصول الكون والفساد .

ومنها : أنها أركان العالم .

ومنها : أنها اسطقسات تتركب المركبات منها . وعناصر تنحل المركبات إليها .

وذكرنا أن الاستدلال عليها — من حيث الكون والفساد ، والتركيب والتحليل —

المستقيمة . حين يوجد خفيفٌ مطلق ينحو نحو جهة فوق

ينبغى أن يكون باعتبار الفعل والانفعال ؛ وأن الاستدلال عليها — من حيث إنها أركان — ينبغى أن يكون باعتبار أمكنتها .

فلما ذكر من الصنف الأول طرفاً صالحاً ، أراد أن يذكر الصنف الثانى ، فبين فى هذا الفصل حال أمكنتها فى النضد والترتيب ، وبين بذلك أنها منحصرة فى أربعة ، وأن العالم يتم بهذه الأربعة .

فقوله : [هذه هى أصول الكون والفساد] إشارة إليها بأحد اعتباراتها .

وقوله : [فى عالمنا هذا] .

إشارة إلى عالم الأجسام العنصرى .

وقوله : [وهى الأركان الأول] إشارة إليها باعتبار كونها أجزاء ذاتية للعالم .

وقيد بـ [الأول] .

لأن بعض المركبات أيضاً ، أركان للبعض ، كالأعضاء للحيوان ، لكنها لا تكون . [أُول] .

فالأول للجميع هى : هذه .

وقوله : [وبالحرى أن تتم بها عدة ذوات الحركة المستقيمة] إشارة إلى انحصار الأركان فى هذه الأربعة .

وقوله : [حين يوجد خفيف مطلق ينحو نحو جهة فوق كالنار] .

إشارة إلى الحصر ، وهو أن ذوات الحركة المستقيمة :

إما خفيفة .

وإما ثقيلة ، على ما مر .

وكل واحد منهما :

إما مطلق .

وإما ليس بمطلق .

فإذن التربيع واجب .

وأما الفرق بين المطلق ، والذى ليس بمطلق منها — على ما ذكره الشيخ فى الشفاء —

كالنار ، وثقيلٌ مطلق كالأرض ، وخفيفٌ ليس بمطلق كالهواء وثقيلٌ ليس بمطلق كالماء .

فهو أن الخفيف المطلق هو الذى فى طباعه أن يتحرك إلى غاية البعد عن المركز . ويقتضى بطبعه أن يقف طافياً بحركته فوق الأجرام كلها .

والثقيل المطلق : ما يقابله فى ذلك .

وأعلم أنه يريد بغاية البعد عن المركز غاية البعد الذى يمكن أن تصل إليه الأجسام المستقيمة الحركة . ولذلك فسره بالطفو فوق الأجرام كلها ، أى الأجسام العنصرية .

وللخفيف بالإضافة له . معنيان :

أحدهما : الذى فى طباعه أن يتحرك فى أكثر المسافة الممتدة بين المركز والمحيط ، حركة إلى المحيط . لكنه لا يبلغ المحيط .

وقد يعرض له أن يتحرك عن المحيط . ولا تكون تانك الحركتان متضادتين ، كما ظن بعضهم ؛ لأنهما تنتهيان إلى نهاية واحدة .

وهذا مثل الهواء فإنه يرسب فى النار ، ويطفو على الماء .

والثانى : الذى إذا قيس إلى النار نفسها . كانت النار سابقة له إلى المحيط ، فهو عند المحيط ثقيل وخفيف . بالإضافة .

وهذا الوجه يقرب من الأول . وليس به . فبهذا الاعتبار يشارك النار لكنه يتخلف عنها .

وبالاعتبار الأول لا يريد من المحيط ما تريده النار .

قال الفاضل الشارح : [وإنما قال : « خفيف ليس بمطلق » . .] .

ولم يقل : [خفيف مضاف] .

لتكون القسمة حاصرة . وليكون متناولا للمعنيين المذكورين ؛ فإن الخفيف المضاف لا يقع على الهواء إلا بالمعنى الأخير] .

واعلم أنه إنما قال : [خفيف مطلق كالنار] .

ولم يقل : [فالنار خفيف مطلق] .

لأن الأول فى بيان حصر الأركان كاف . على ما مر .

أما لو قال : [فالنار خفيف مطلق] .

(٢) وأنت إذا تعقبت جميع الأجسام التى عندنا . وجدتها منتسبة بحسب الغلبة إلى واحد من هذه التى عددناها .

لكان محتملاً أن يكون مع النار شيء آخر ، هو أيضاً خفيف مطلق ، واحتاج حينئذ إلى بيان مساواتهما بمثل ما ذكره الفاضل الشارح ؛ وهو أن المكان الواحد لا يستحقه جسمان بسيطان .

(٢) أقول : هذا بيان أنها التى تنحل إليها المركبات ، وتتركب منها . وأشار فيه إلى الاستقراء وتتبع أحوال التركيب والتحليل ، على ما يذكره الأطباء .

وفيه تعريض بأن المركب من الأجزاء المتساوية منها ، غير موجود .

قال الفاضل الشارح : [إنما سمى الفصل بالإشارة والتنبيه ؛ لأن الإشارة هى بيان حصر الأركان بالبرهان. والتنبيه هو بيان أنها اسطقسات المركبات لا غير ، بالاستقراء] .

وتشكُّك الفاضل الشارح فى ميل الهواء بعدم الإحساس. والتمثيلُ بأن الحجر إذا وضعنا يدنا تحته أحسسنا بثقله — ليس بقوى ؛ لأن الحجر جزء مفصول من كل الأرض ، فالميل فيه موجود بالفعل — والهواء متصل بكله ، فالميل فيه ليس إلا بالقوة . أما المفصول منه ، كما يكون فى الزق المنفوخ تحت الماء ، فيخرج ميله إلى الفعل ، ويحس به .

واستبعاده أيضاً لبقاء الأجزاء النارية فى بدن الإنسان ، مع كونها مغمورة فى الأجزاء الأرضية والمائية — ليس بقوى ؛ لأنه بالنظر إلى ما يحفظه ليس ببعيد ، على ما سيأتى .

وإنكارُه وجود النار فى المركبات بأنها لا تنزل عن الأثير إلا بالقسر ، ولا قاسر هناك ، ولا تتكون عن غيرها — لأن استعداد الجزء المخلوط بغير النار لقبول النارية ، أضعف من استعداده لقبول غيرها — أيضاً ليس على ما يجب ؛ لأن المُعِد كإسخان الشمس وغيرها ، إذا صار غالباً على سائر الأجزاء ، يصير الاستعداد لقبول النارية أقوى .

الفصل الثالث والعشرون

تنبيه

(١) هذه يُخلق منها ما يُخلق ، بأمزجة يقع فيها على

---

(١) أقول : يريد بيان كيفية تولد المركبات من هذه الأصول الأربعة .

والمركبات ثلاثة :

ذو صورة لا نفس له ، ويسمى معدنيًّا .

وذو صورة ، هى نفس غازية ، ونامية ، ومولدة للمثل ، لاحس ولا حركة إرادية له ، ويسمى نباتاً .

وذو صورة ، هى نفس غازية ، ونامية ، ومولدة للمثل ، وحساسة ومتحركة بالإرادة ، ويسمى حيواناً .

وجميع هذه الصور كمالات أولى ، فإن الكمال ينقسم :

إلى منوِّع : هو صورة ، كالإنسانية ، وهو أول شىء يحل فى المادة .

وإلى غير منوع : هوعرض ، كالضحك. وهوكمال ثان يعرض للنوع بعد الكمال الأول.

فهذه الصور كمالات مختلفة الآثار ، يصدر من الحيوانى ما يصدر من النباتى ، ويصدر من النباتى ما يصدر من المعدنى ، من غير عكس .

وكل واحد من هذه الثلاثة جنس لأنواع لاتنحصر ، بعضها فوق بعض ، وكذلك يشتمل كل نوع على أصناف ، وكل صنف على أشخاص لا حصر لها ، بحيث لايتشابه اثنان من الأنواع ، ولا من الأصناف ، ولا من الأشخاص .

وليس هذا الاختلاف بسبب الهيولى الأولى ، ولا بسبب الجسمية ؛ فإنهما مشتركتان.

ولا بسبب المبدأ المفارق ، فإنه — كما سنبين — موجود ، أحدىّ الذات ، متساوى النسبة إلى جميع الماديات .

فهو إذن بسبب أمور مختلفة . والأمور المختلفة فى الهيولى — بعد الصورة الجسمية — هى هذه الصور الأربع النوعية ، التى أجسامها مواد المركبات ، كما مر .

والاختلاف ليس بسبب هذه الصور أنفسها ؛ لأن الاختلاف الذى يكون بسببها

نسب مختلفة مُعِدة نحو خِلَق مختلفةٍ – بحسب المعدنيات والنبات والحيوان – : أجناسِها وأنواعِها .

لا يزيد على أربعة ؛ فهو إذن ، بحسب أحوالها فى التركيب ، وفيما يعرض بعد التركيب .

والتركيب يختلف باختلاف مقادير الأسطقسات فى القلة والكثرة ، بقياس بعضها إلى بعض ، اختلافاً لا نهاية له .

ويختلف ما يعرض بعد التركيب باختلاف ذلك لا محالة .

فتلك الاختلافات غير المتناهية ، هى أسباب اختلاف المركبات .

فقوله : [هذه] .

إشارة إلى الأسطقسات الأربعة .

وقوله : [يخلق منها ما يخلق] .

إشارة إلى المركبات المخلوقة منها .

وقوله : [بأمزجة] .

إشارة إلى الاختلافات العارضة بعد التركيب .

وقوله : [تقع فيها على نسب مختلفة] .

إشارة إلى اختلاف التركيب ، لاختلاف مقادير الأسطقسات ، بقياس بعضها إلى بعض .

وقوله : [معدة نحو خلق مختلفة] .

إشارة إلى أن الأسطقسات إنما تصير بهذه الاختلافات معدة لقبول الصور المختلفة عن مبدئها المفارق . والخلقة تقال للهيأة العارضة للجسم بسبب اللون والشكل ، وتنسب إلى الكيفيات المختصة بالكميات .

والمراد ههنا مبادئ تلك الهيئات ، التى هى الصور النوعية .

وقوله : [بحسب المعدنيات ، والنبات ، والحيوان : أجناسها ، وأنواعها] .

إشارة إلى المركبات المذكورة ، فلكل جنس منها مزاج جنسى ، له عرض بين حدين ، لا يحتمل ذلك الجنس التجاوز عنهما ، وهو يشتمل على الأمزجة النوعيه بين الحدين ؛ وكذلك المزاج النوعى على الأمزجة الصنفية . والصنفى على الأمزجة الشخصية .

(٢) ولكل واحدة من هذه ، صورة مقومة ، منها تنبعث كيفياته المحسوسة ؛ وربما تبدلت الكيفية وانحفظت الصورة ، مثل ما يعرض للماء أن يسخن ، أو أن يختلف عليه الجمود والميعان ، ومائيته محفوظة .

وهذه الأمزجة كلها تكون بحسب النسب المختلفة الواقعة لبعض الأسطقسات إلى بعض فى المقادير .

(٢) أقول : يريد أن يفرق بين الصور التى هى الكمالات الأولى ، وبين الكيفيات التى هى من الكمالات الثانية .

وإنما احتاج إلى ذلك ، لكون الأمزجة من الكمالات الثانية الصادرة عن الكمالات الأولى .

فقال : [ولكل واحدة من هذه صورة مقومة] .

أى صورة نوعية ، يصير ذلك الواحد بها هو هو — على ما بين فى النمط الأول — منها تنبعث كيفياته المحسوسة .

واستدل على مباينتها بثلاث حجج : إنيتان ، ولمية .

الحجة الأولى : قوله : [وربما تبدلت الكيفية ، وانحفظت الصورة ، مثل ما يعرض للماء أن يسخن] .

وهذا تبدل الكيفية الفعلية . أو أن يختلف عليه الجمود والميعان . وهذا تبدل الكيفية الانفعالية ، ومائيته محفوظة ، وهى صورته النوعية .

فإذن المتبدلة غير المحفوظة فى الأحوال .

وقول الفاضل الشارح : [النار لا تبقى ناراً بعد زوال الحرارة عنها ؛ ولا الهواء والأرض بعد زوال الميعان والجمود عنهما] .

إن حكم بذلك مطلقاً فغير مسلم ، وإن قيد الحكم بحال بساطتها ، فسلم ، وهو لا يقدح فيما قاله الشيخ ؛ لأن استلزام الشىء كيفيةً ما ، حال البساطة ، لا يدل على استلزامه إياها حال التركيب .

وتلك الصورة – مع أنها محفوظة – فإنها ثابتة لا تشتد ولا تضعف . والكيفيات المنبعثة عنها بالخلاف .

وتلك الصور مقومات للهيولى ، على ما علمت . والكيفيات أعراض . والأعراض – كائنة ما كانت – لواحق ؛ فلذلك لا تعد الصور من الأعراض .

وقول الشيخ : [وربما تبدلت الكيفية] .

يدل على أنه لم يحكم بذلك حكماً كلياً شاملا للجميع فى جميع الأحوال .

الحجة الثانية : وهى أعم من الأولى : قوله : [وتلك الصورة ، مع أنها محفوظة ، فإنها ثابتة لا تشتد ولا تضعف ، والكيفيات المنبعثة عنها بالخلاف] .

وذلك لأن إنساناً لايكون أشد إنسانية من آخر ، وجاز أن يكون أشد حرارة من آخر .

قال الفاضل الشارح : [الدليل على أن صورة لا تشتد ولا تضعف ، أن القدر المعتبر فى التقوم ، إن زال فقد بطل المقوَّم ، ولا يكون ذلك انتقاصاً للصورة ، بل بطلاناً لها ، وإن لم يزل ، بل زال ما وراء ذلك ، لم يكن الاشتداد فى ذاته ، بل فى عوارضه] .

ثم قال : [وهذا الدليل بعينه قائم فى الكيفيات ؛ لأن القدر المعتبر فى نوعية الكيفية إن زال فقد بطلت الكيفية ؛ وإن لم يزل ، لم يكن الزائل معتبراً فيها .

فإن صح الدليل ، فقد بطلت إحدى المقدمتين ؛ وإن لم يصح ، فقد بطلت الأخرى] .

وأقول : معنى الاشتداد ، هو اعتبار المحل الواحد الثابت ، إلى حال فيه غير قار ، بتبدل نوعيته ، إذا قيس ما يوجد منها فى آن ما ، إلى ما يوجد فى آن آخر ، بحيث يكون ما يوجد فى كل آن ، متوسطاً بين ما يوجد فى آنين يحيطان بذلك الآن . ويتجدد جميعها على ذلك المحل المتقوم دونها ، من حيث هو متوجه بتلك التجددات إلى غاية ما .

ومعنى الضعف : هو ذلك المعنى بعينه ، إلا أنه يؤخذ من حيث هو منصرف بها عن تلك الغاية .

فالآخذ فى الشدة والضعف هو المحل لا الحال المتجدد المتصرم . ولا شك فى أن مثل هذه الحال تكون عرضاً ، لتقوم المحل دون كل واحد من تلك الهويات .

(٣) وأيضًا فإن حركاتها بالطبع ، وسكوناتها بالطبع ، منبعثة عن تلك القوى الطبيعية الخفية .

(٤) وإذا امتزجت لم تفسد قواها ، وإلا فلا مزاج .

وأما الحال الذى تتبدل هوية المحل المتقوم بتبدله ، وهو الصورة ، فلا يتصور فيه اشتداد ولا ضعف ، لامتناع تبدله على شيء واحد متقوم ، يكون هو هو فى الحالتين ، ولامتناع وجود حالة متوسطة بين كون الشيء هو هو ، وبين كونه هو ، ليس هو .

والحجة الثالثة : وهى أعم من الأُوليين ، تشتمل على الفرق بين الصور والأعراض ، بحسب الماهيات ، وهى قوله : [وتلك الصور مقومات للهيولى ، على ما علمت . والكيفيات أعراض . والأعراض — كائنة ما كانت — لواحق ؛ فلذلك لا تعد الصورة من الأعراض] .

(٣) أقول : قد ذكرنا فيما مر ، أن الطبيعة هى مبدأ أول للحركات والسكونات التى تكون بالطبع ، وذكر فى هذا الموضع أن الكيفيات المشتدة والضعيفة — التى يكون الاشتداد والضعف فيها أحد أنواع الحركات — منبعثة عن الصور النوعية .

فنبه ههنا على أن الصور النوعية هى الطبائع بعينها بالذات ، فهى باعتبار كونها مبادئ للحركات والسكونات ، طبائع ؛ وباعتبار كونها مقومات للهيولى ، صور ؛ وباعتبار كونها مبادئ المتغيرات فى غيرها ، قوى .

(٤) أقول : قال الشيخ فى الشفاء : [لكن قوماً قد اخترعوا فى قرب زماننا هذا ، مذهباً غريباً ، وقالوا : إن البسائط إذا امتزجت ، وانفعل بعضها عن بعض ، تأدى ذلك بها إلى أن تخلع صورها ، فلا تكون لواحد منها صورته الخاصة . وليست حينئذ صورة واحدة ، فتصير لها هيولى واحدة ، وصورة واحدة] .

فمنهم من جعل تلك الصورة أمراً متوسطاً بين صورها .

ومنهم من جعلها صورة أخرى من النوعيات .

فقوله ههنا : [لم تفسد قواها] .

إشارة إلى إبطال ذلك المذهب .

والحجة عليه أنه لا مزاج حينئذ ، بل هو فساد ما ؛ وكون ؛ لأن المزاج إنما يكون عند بقاء الممتزجات بأعيانها .

(٥) بل استحالت فى كيفياتها المتضادة المنبعثة عن

(٥) يريد تحقيق ماهية المزاج ، فالعناصر إذا امتزجت أو تفاعلت ، فلا يمكن أن يفعل كل واحد منها فى الآخر ، من حيث أن ينفعل عن ذلك الآخر .

لأن الفعل إذا كان متقدماً على الانفعال ، صار الغالب مغلوباً عن مغلوبه .

وإن كان متأخراً عنه ، صار المغلوب غالباً على غالبه .

وإن حصلا معاً ، كان الشيء الواحد غالباً ومغلوباً معاً ، عن شيء واحد .

وكلها محال .

فإذن يفعل كل واحد منها بصورته ، وينفعل فى كيفيته ، ولا يمكن بالعكس ؛ لأن الانفعال فى الصورة يقتضى الانفعال فى الكيفية الصادرة عنها ؛ إذ المعلولات تابعة لعللها ، ولا ينعكس . بل إنما تكسر الصور ، وتنكسر الكيفيات ، وهناك تستحيل العناصر فى الكيفيات المتضادة المنبعثة عن تلك الصور ، حتى تحصل بينها كيفية متوسطة ، تستبرد بالقياس إلى حارها ، وتستسخن بالقياس إلى باردها .

وكذلك فى الرطوبة واليبوسة .

ويتشابه الجميع فى تلك الكيفية .

فتلك الكيفية المتوسطة هى المزاج .

فقوله : [بل استحالت فى كيفيتها] إشارة إلى حركة الأسطقسات فى الكيفيات ؛ لأن الكيفية نفسها لا تتحرك ولا تستحيل ، بل تتبدل . ومحلها يستحيل فيها .

وقوله : [المتضادة] .

أى المتخالفة .

قال الفاضل الشارح : لو حمل هذا التضاد على الحقيقى الذى يكون بين شيئين فى غاية الخلاف ، لما كان هذا الحد متناولا للمزاج الثانى الواقع بين أسطقسات ممتزجة قد انكسرت كيفياتها بحسب المزاج الأول] .

فإذن ينبغى أن يحمل على التخالف فقط حتى يتناولهما معاً .

وقوله : [متفاعلة فيها] أى الاستحالة تكون فى حال تفاعل الصور فى الكيفيات .

وقوله : [حتى تكتسى كيفية متوسطة توسطا ما] أى إذا كان الحار مثلا عشرة أجزاء ، والباردة خمسة أجزاء ، كانت الكيفية المتوسطة أقرب إلى الحرارة منها إلى البرودة ،

قواها ، متفاعلة فيها . حتى تكتسى كيفية متوسطة توسطاً ما ، فى حد ما ، متشابه فى أجزائها . وهى المزاج .

على نسبة الثلث والثلثين . فلا تكون الكيفية متوسطة على الإطلاق دائماً ، بل توسطاً ما .

قوله : [فى حد ما متشابه فى أجزائها] وفى بعض النسخ [متشابهة فى أجزائها] أى فى حد من الحدود التى لا تتناهى بين الأطراف . وذلك الحد يكون متشابهاً فى أجزاء الأسطقسات ، أو الكيفية التى فى ذلك الحد تكون متشابهة ، فتكون حرارة الجزء النارى كحرارة الجزء المائى .

فهذا بيان ما فى الكتاب .

وقال الفاضل الشارح : [أمر المزاج مبنى على إثبات الاستحالة . والشيخ لم يثبتها إلا فى الحار والبارد] .

أقول : وجود المركبات المتشابهة الأجزاء ، التى ليست فى ميعان الهواء ، وجمود الأرض ، دليل على وجود الكيفية المتوسطة بينهما ، وهى لا تحصل إلا بالاستحالة فيها .

وههنا بحث : وهو أن يقال : إنكم حكمتم — فيما مر — أن الصور إنما تفعل فى سائر المواد بالكيفيات الفعلية . وههنا جعلتم الصور فاعلة ، والكيفيات منفعلة . فقد ناقضتم كلامكم بوجهين :

أحدهما : أنكم جعلتم الصور ههنا فاعلة بذاتها ، لا بتلك الكيفيات .

والثانى : أنكم جعلتم الكيفيات الفعلية منفعلة .

والجواب : أنا لم نجعل الكيفيات أنفسها منفعلة ، بل المنفعلة هى المادة ، لكن انفعالها هو استحالتها فى تلك الكيفيات .

وأيضاً لم نجعل الصور فاعلة فى غير موادها ، بذاتها ، بل بتلك الكيفيات .

وبيان ذلك أن الصورة النارية ، مثلا ، هى المبدأ لحصول الحرارة فى مادتها ، فإن انفردت فعلت فعلها ذلك بذاتها . وانفعلت المادة عنها . فحصلت الحرارة فى المادة شديدة. وإن امتزج الماء بها أثرت هى أيضاً بتوسطها حرارتها تلك ، فى مادة الماء الباردة ، بسبب الصورة المائية . فكان تأثيرها فيها نقصان برودتها ، كما ذكرنا فى الميل ، سواء .

الفصل الرابع والعشرون

وهم وتنبيه

(١) ولعلك تقول: لا استحالة فى الكيف وفى الصورة أيضاً، ولم يسخن الماء فى جوهره، بل فشت فيه أجزاءٌ نارية داخلته. ولا ما يظن أنه برد، بل فشت فيه أجزاء جمادية مثلا.

ولو كانت تلك المادة خالية عن البرودة، لفعلت فيها حرارة، وفعلت فيها أيضاً صورة الماء فى مادة النار مثل ذلك. حتى استقرت الكيفية المتوسطة فى المادتين متشابهة.

والدليل على أن الصورة إنما تفعل فى غير مادتها، بتوسط الكيفية — أن الماء الحار إذا امتزج بالماء البارد انفعلت مادة البارد من الحرارة، كما تنفعل مادة الحار من البرودة، وإن لم تكن هناك صورة مسخنة.

فإذن ظهر أن الفاعلة هى الصورة بتوسط الكيفية، وأن المنفعلة هى المادة المستحيلة فى الكيفية، لا الكيفية.

(١) أقول: قد تبين، مما مضى، أن القول بالمزاج مبنى على القول بالاستحالة؛ فإن الكيفية المسماة بالمزاج إنما تتحصل بعد استحالة الأركان. وهو أيضاً مبنى على القول بالكون؛ فإن الأجزاء النارية المخالطة للمركبات، لا تهبط عن الأثير — كما ر — بل تتكون هناك.

وكان فى المقدمتين من ينكرهما معاً، كانكساغورس وأصحابه القائلين بالخليط، فإنهم كانوا ينكرون التغير فى الكيفية، وفى الصورة، ويزعمون أن الأركان الأربعة لا يوجد شىء منها صرفاً، بل هى مختلطة من تلك الطبائع، ومن سائر الطبائع النوعية. وإنما يسمى بالغالب الظاهر منها. ويعرض لها عند ملاقاة الغير أن يبرز منها ما كان كامناً فيها، فيغلب ويظهر للحس بعد ما كان مغلوباً غائباً عنه، لا على أنه حدث، بل على أنه برز. ويكمن فيها ما كان بارزاً، فيصير مغلوباً وغائباً، بعد ما كان غالباً وظاهراً.

وبإزائهم قوم زعموا: أن الظاهر ليس على سبيل بروز، بل على سبيل نفوذ من غيره فيه، كالماء مثلا. فإنه إنما يتسخن بنفوذ أجزاء نارية فيه من النار المجاورة له.

(٢) فإن قلت ذلك ، فاعتبر حال المحكوك ، والمخلخل ؛ والمخضخض ، حين يحمى من غير وصول نارية غريبة إليه .

(٣) واعتبر حال المسخن فى مستخصف ، وفى متخلخل :

والمذهبان متقاربان ؛ فإنهما يشتركان فى أن الماء مثلا ، لم يستحل حاراً ، لكن الحار نار تخالطه .

ويفترقان بأن أحدهما يرى أن النار برزت من داخل الماء ، والثانى يرى أنها وردت عليه من خارجه .

وإنما دعاهم إلى ذلك ، الحكم بامتناع كون الشىء عن لا شىء ، وامتناع صيرورة شىء شيئاً آخر . فالشيخ لما فرغ من تقرير المزاج ، اشتغل بالتنبيه على فساد هذين المذهبين ؛ فإن القول بالمزاج لا يمكن مع القول بهما .

وقدم الرأى الأخير لأنه أشبه بالممكن ، فقرر أولاً مذهبهم ، وهو ظاهر ؛ ثم اشتغل بالتنبيه على فساده . واستدل على ذلك بخمسة أمور من المشاهدات .

(٢) أقول : هذا أول استدلالاته ، وهو الاستدلال بحدوث السخونة عند الحركة العنيفة فيما يغلب عليه أحد العناصر الثلاثة الباقية من غير وصول نار غريبة يمكن نفوذها فى المتسخن .

فالمحكوك هو الشىء اليابس الصلب الذى يماسه مثله مماسة عنيفة ، كخشبتين يابستين ؛ فإن المحكوكة منهما تحمى ، بل تحرق مِنْ غير نار ، وهو مما تغلب عليه الأرضية .

والمخلخل . هو الذى يجعل قوامه بالقسر ، رقيقاً متخلخلا ، كهواء الكير ، بإلحاح النفخ عليه ، ومنع الهواء الحار من الدخول إليه ؛ فإنه يتسخن لا محالة ؛ وذلك لأن السخونة تستلزم التخلخل . فالحركة الشديدة المقتضية لرقة القوام تقتضى السخونة أيضاً .

والمخضخض : هو الجسم الرطب كالماء ونحوه الذى يحرك تحريكاً شديداً ، فإنه يتسخن أيضاً .

(٣) أقول : وهذا استدلال ثان ، وهو أن المائعين المتشابهين إذا سخنا فى إنائين ، أحدهما مستخصف — أى مستحكم الجرم كالنحاس مثلا — والثانى متخلخل — أى متخلخل فى الوضع . بمعنى الاشتمال على الفُرج والمسامات الصغيرة . كالخزف ؛ فلو كان

هل يمنع الاستخصاف نفوذ ما يسخن بالفشوّ فيه ، على نسبة قوامه ؟

(٤) وهل الامتلاءُ من مصموم مفدوم ، يمنع البلاغ فى التسخن لمنع الفشو – وفى بعض النسخ « ممتنع الفشو » – إذا كان لا يخرج منه شىء يعتد به ، حتى يخلف مكانه فاش يعتد به ؟

(٥) واعتبر حال القماقم الصياحة .

(٦) وانظر ما بال الجمد يبرد ما فوقه ، والبارد من أجزائه لا يصعد لثقله *

التسخن بنفوذ النار وفشوها فى المائع ، لوجب أن يتسخن الذى فى المتخلخل ، قبل الآخر ، على نسبة القوامين ، لسهولة النفوذ فيه ، دون الآخر ، وليس الأمر كذلك .

(٤) صمام القارورة سدادها ، وفدامها ما يوضع فى فمها .

وهذا استدلال ثالث ، وهو أن امتلاء الإناء المصموم ، يجب – على تقدير ذلك المذهب – أن يمنع عن التسخن ما فيه تسخناً بالغاً ، لامتناع دخول شىء يعتد به فيه ، إلا بعد خروج شىء عنه ؛ إذا التداخل محال ، وليس كذلك .

(٥) أقول : وهذا استدلال رابع ، وهو أن القمقمة ، إذا ملئت ماء ، وشد رأسها شداً محكماً ، ووضعت على نار قوية ، فإنها تنشق بعد صيرورة أكثر مائها ناراً ، وتصيح صيحة عظيمة هائلة ، تنفر عنها الدواب والبهائم . وهى من حيل المتحاربين .

فحدوث السخونة والنار داخلها ، مع امتناع دخول النار فيها وخروج الماء منها ، يدل على الاستحالة والكون معاً .

(٦) وهذا استدلال خامس ، وهو أن الجمد يبرد ما يوضع فوقه . والأجزاء الباردة لا تتصعد بالطبع ، ولا قاسر هناك . فإذن هى الاستحالة .

الفصل الخامس والعشرون

وهم وتنبيه

(١) أو لعلك تقول : إن النارية كامنة يبرزها الحك والخضخضة ، من غير تولد سخونة ولا نارية .

(٢) فهل يسعك أن تصدق بوجود جميع النارية المنفصلة عن خشبة الغَضَى فيها ، مخلفة لبقيةٍ منها ، فاشية فى ظاهر

وقول الفاضل الشارح : [إن الجسم البارد بالطبع ، إذا وضع فوق الجمد ، فلعله يتبرد بالطبع] مردود ؛ لأنه يقتضى أن يتبرد مثله ، من غير وضع على الجمد ، مثل تبرده.

(١) هذا هو المذهب الآخر ، القائل بالكمون والبروز . وإنما اقتصر على الحك والخضخضة ؛ لأن كمون النار فيما يغلب عليه أن يكون بارداً بالطبع . أغرب .

وقال الفاضل الشارح : [وذلك لأن لهم أن يقولوا : الهواء حار بالطبع ، وتأثير الحلخلة فيه تصفيته عما يخالطه من الأرض والماء ، حتى تظهر كيفيته . ولا تازم على ذلك استحالة] .

(٢) نبه على فساد هذا المذهب بأن النارية الكثيرة التى تنفصل عن خشبة الغضى ، منها ما ينفصل – ويبقى فى ظاهر جمرها وباطنها ما يبقى – لا يمكن أن تكون موجودة بالفعل فى باطنها على سبيل الكمون غير محرقة إياها .

وكذلك النارية الفاشية فى الزجاج الذائب ، لو كانت قبل ذلك فى الزجاج موجودة لكانت مبصَرة ، كما كانت بعد البروز مبصرة ؛ إذ هو شفاف لا يمنع البصر عن النفوذ فيه ، والإحساس بما فى باطنه .

بل لو لم تكن فى الغضى إلا النارية الباقية بعد التجمر ، لامتنع التصديق بوجودها بالفعل فيه ، وجوداً لا يبرزه الرض والسحق ، ولا يدرك باللمس والنظر ، فكيف يمكن أن تصدق بوجود جميع تلك النارية التى انفصلت عنها حالة الاشتغال مع هذه الباقية .

والمراد من قوله : [ثم الكلام بعد هذا طويل] .

الجمر وباطنه ، وتحس فاشية فى جميع جرم الزجاج الذائب عند استشفاف البصر . فلو لم يكن فى الخشبة من النارية إلا الباقى فيه عند التجمر ، لكان لا يسعك أن تصدق بكمونه كمونًا لا يبرزه رضٌّ ولا سحق ، ولا يلحقه لمس ولا نظر ، فكيف ولو كان هناك كمون وبروز ، لكان أكثر الكامن برز ، وفارق .

ثم الكلام بعد هذا طويل .

الفصل السادس والعشرون

نكتة

(١) اعلم أن استضاءة النار الساترة لما وراءها ، إنما يكون

أن لإبطال احتجاجات أصحاب هذا المذهب ، وذكر ما يرد عليهم من سائر الوجوه بالتفصيل ، بيانات كثيرة ، لكن لما كان فيما أوردناه كفاية ، كان الكلام فيما بعد ذلك يقتضى تطويلا .

واعترض الفاضل الشارح : [بأن حرارة الأدوية الحارة كالفرفيون ، إنما تكون لكثرة الأجزاء النارية التى فيها ، مع أنها غير ظاهرة للحس عند السحق والرض ، فلم لا يجوز أن يكون ههنا مثله ؟

فإن قيل : ليس فيها أجزاء نارية ، لكن تستخن بدن الحى عند انفعاله عنها بالخاصية ؛ كان قولا بأنها تسخن بالخاصية ، لا بالكيفية ، وهذا خلاف ما قالته الأطباء] .

والجواب : أن الأجزاء النارية التى فى الفرفيون إنما لا تظهر للحس لكونها منكسرة الكيفية للمزاج ، فإن قالوا بمثله ، ناقضوا مذهبهم ، وإلا لزمهم ما مر .

(١) أقول : يريد بيان أن النار المرئية ليست ببسيطة ، والبسيط شفاف لا لون له .

ذلك لها ، إذا علقت شيئًا أرضيًّا ينفعل بالضوء عنها ، وكذلك أصول الشُّعل .

وحيث النار قوية ، هى شفافة لا يقع لها ظل ، ويقع لما فوقها ظل عن مصباح آخر .

(٢) وربما كان انفراجه وتحجمه وانتشاره ، أكثر من حجم الشفاف ، حتى لا يكون لقائل أن يقول : إن الشفيف للانتشار ، وخلافه لاستحداد الصنوبرية مستخصفة النار .

فالمراد باستضاءة النار ، شعلتها . وقيدها بقوله : [الساترة لما وراءها] .

ليستدل بذلك على كونها مشتملة على أجزاء أرضية .

ثم ذكر علة كونها مستضيئة ، وهو انفعال الأجزاء الأرضية عنها بالضوء ، فنبه بذلك على أن النار الصرفة شفافة ، لعدم ما يقبل الضوء عنها .

ثم استدل على ذلك أيضاً بأن النار القوية المتمكنة من الإحالة التامة للأجزاء الأرضية ، كما فى أصول الشعل . وحيث تكون النار قوية من سائر أجزائها ، إنما تكون شفافة ينفذ البصر فيها ، عديمة الظل ، غير ساترة لما وراءها .

ثم قال : [ويقع لما فوقها ظل] .

أى لرأس الشعلة .

(٢) هذا جواب عن سؤال ذكره بعده ، وهو أن يقال : لعل الشفيف وعدم الظل فى أصول الشعل ، كانا لانتشار أجزاء النارية وتفرقها هناك . وعدم الشفيف والظل فيما فوقه ؛ لاكتنازها واجتماعها ؛ وذلك لأن شكل الشعلة يكون فى الأكثر مخروطاً صنوبريًّا ، فالأجزاء تنتشر فى قاعدة المخروط ، وتجتمع فى رأسه .

وأجاب بأنه ربما لا يكون شكله كذلك ، بل كان بالعكس ، فكان انفراج رأس الشعلة وتحجمه — أى عظمه وانتشاره — أكثر من حجم الشفاف الذى هو أصلها .

ومع ذلك يكون الشفيف وعدم الظل فى الأصل دون الرأس .

(٣) فبين من هذا أن النار البسيطة شفافة كالهواء .

(٤) وإذا استحالت إليها النار المركبة ، التى تكون منها الشهب ، استحالة تامة ، شفت ، فظن أنها طَفِئت .

(٥) ولعل ذلك من أسباب طفوئها أحيانًا عندنا .

(٦) والأشبه أن أكثر السبب فى ذلك عندنا ، استحالة النارية هواءً ، وانفصال الكثافة الأرضية دخانًا ، الذى كلما قويت النار قلَّ ، لأنها تكون أقدر على إحالة الأرضية بالتمام نارًا ، فلم يبق ما يكون دخانًا بقاءه فى النار الضعيفة .

---

(٣) فهذا هو النتيجة/لما مضى .

(٤) أقول : المتحلل اليابس المتصعد لاكتساب الحرارة — أعنى الدخان المرتفع من الأرض — إنما يعلو البخار ؛ لأن اليابس أكثر حفظاً للكيفية الفعلية ، وأشد إفراطاً فيها لذلك . فإذا بلغ الجو الأقصى الحار بالفعل ، لبعده عن مجاورة الماء والأرض ، ومخالطة أبخرتهما ، وقربه من الأثير ؛ اشتعل طرفه العالى أولا ، ثم ذهب الاشتعال فيه إلى آخره ، فرئى الاشتعال ممتدًّا على سمت الدخان إلى طرفه الآخر ، وهو المسمى بالشهاب .

فإذا استحالت الأجزاء الأرضية ناراً صرفة ، صارت غير مرئية لعدم الاستضاءة ، فظن أنها طفئت ؛ فليس ذلك بطفوء .

(٥) أقول : وهو كما إذا ألقينا شيحة فى تنور مثلا ، مشتعل مسعر ، صارت النار فيه شفافة لقوتها ، فإن الشيحة تشتعل ثم تنطفىء .

(٦) أقول : وذلك لأن النار عندنا تكون فى الأكثر ضعيفة ، لإحاطة أضدادها بها ، فتستحيل هواء ، وتنفصل الأرضية عنها دخاناً ، ثم بيَّن حال إحالتها الأرضية بحسب قوتها وضعفها .

(٧) وهذه النكتة غير مناسبة بحسب النوع للغرض ، ومناسبة بحسب الجنس .

الفصل السابع والعشرون

تنبيه

(١) أُنظر إلى حكمة الصانع ، بدأ فخلق أصولًا ، ثم خلق منها أمزجة شتى ، وأعَدّ كل مزاج لنوع ، وجعل إخراج

---

(٧) أقول : الكلام كان فى المركبات ونسبتها فى المزاج ، وانجر إلى أبطال المذاهب المخالفة لذلك .

وهذا البحث لا يناسبه من حيث تعلقه بالمزاج والتركيب ، ويناسبه من حيث تعلقه بالعناصر التى هى أصول التركيب والمزاج ؛ فكان مناسباً بحسب الجنس دون النوع .

وكان الأصوب أن يقول :

[وهذه النكتة غير مناسبة بحسب الصورة ، ومناسبة بحسب المادة] .

والغرض من إيراد هذه النكتة هو التنبيه على أن كون النار المحيطة بسائر العناصر ، غير مرئية ، هو لبساطتها .

(١) أقول : الشيخ قد لاحظ فى هذا الفصل عبارة الشيخ الفاضل أبى نصر الفارابى ؛ فإنه قال فى المختصر الموسوم بـ [عيون المسائل] :

بهذه العبارة : [حكمة البارى تعالى فى الغاية ، لأنه خلق الأصول ، وأظهر منها الأمزجة المختلفة ؛ وخص كل مزاج بنوع من الأنواع ؛ وجعل كل مزاج كان أبعد عن الاعتدال ، سبب كل نوع كان أبعد عن الاعتدال ؛ وجعل النوع الأقرب من الاعتدال مزاج البشر ، حتى يصلح لقبول النفس الناطقة] .

فالأصول هى الأسطقسات الأربعة ، وإخراج الأمزجة عن الاعتدال هو مزاج أقرب المعادن إلى العناصر .

الأمزجة عن الاعتدال ، لإخراج الأنواع عن الكمال ؛ وجعل

وإنما قال : [أقربها من الاعتدال الممكن] .

لأن الاعتدال الحقيقى عنده ليس بموجود .

وفى قوله : [لتستوكره] .

استعارة لطيفة منبهة على تجريد النفس ، إذ جعل نسبتها إلى المزاج نسبة الطائر إلى وكره .

واعلم أن انكسار تضاد الكيفيات ، واستقرارها على كيفية متوسطة وحدانية ، نسبة مالها إلى مبدئها الواحد . وبسببها تستحق لأن يفيض عليها صورة أو نفساً تحفظها . فكلما كان الانكسار أتم ، كانت النسبة أكمل . والنفس الفائضة بمبدئها أشبه .

واعترض الفاضل الشارح : على قول الشيخ : [وأعد كل مزاج لنوع] .

[بأن كل مزاج إنما يستعد لقبول صورة لذاته ، لا بجعل غيره .

واستشهد بقوله فى النمط الخامس : « إن وجود المحدث بالفاعل . وكونه مسبوقاً بالعدم ، ليس بفعل الفاعل . بل لذاته » . .]

وأقول : موجد الشىء هو الموجد لصفاته الذاتية . فإن فاعل السواد . هو الذى فعله لوناً .

وأما قولهم : تلك الصفات له لذاته . لا بفعل فاعل . فليس معناه أنها ليست بفعل فاعل الشىء . بل إنها إنما صدرت عن فاعل الشىء بتوسط ذات الشىء ؛ وليست بفعل فاعل مباين لهما ؛ فإن بعض الصفات محتاجة معهما إلى غيرهما .

واعترض أيضاً على قوله : [وأقربها من الاعتدال الممكن مزاج الإنسان] .

[بأن مباحث الطبيعة شهدت بأن أعدل الأعضاء جلد الأصابع ، وأخرجها عن الاعتدال القلب ، فكان ينبغى أن تتعلق النفس بتلك الجلدة . لا بالقلب] .

وأقول : كون جلد الأصابع أعدل الأعضاء ، لا يقتضى كونه على أعدل الأمزجة على الإطلاق . فإن الأعضاء من حيث هى أعضاء ليست بقريبة من الاعتدال . لغلبة الجزأين الثقيلين عليها .

وأيضاً ليست الأعضاء مما تتعلق به النفس أولا .

أقربها من الاعتدال الممكن ، مزاج الإنسان ، لتستوكره نفسه الناطقة .

والمزاج المستعد لقبول الصورة الحيوانية – فضلا عن الإنسانية – ليس هو مزاج الأعضاء ، بل هو مزاج الأرواح التى تقرب الأجزاء الثقيلة والخفيفة فيها من التساوى . فهى أول شىء تتعلق النفوس به .

ثم إن تلك النفوس تحتاج بسبب محافظة تلك الأرواح ، وإكمالها الشخصى والنوعى ، أولا : إلى عضو يحصر تلك الأرواح ، ويمنعها عن التفرق ، هو القلب .

ثم إلى عضو : يغذيها ، هو الكبد .

وإلى عضو : يعدها لأن تصير مبدأ للحس والحركة ، هو الدماغ .

ثم إلى سائر الأعضاء : عضواً بعد عضو ، بحسب حاجاتها فى أفعالها المختلفة المترتبة إلى أن تنتهى إلى جلد الأنملة وغيره .

فيتم بجميع ذلك ، التشخيص ، على التفصيل المذكور فى كتب الطب .

فهذا وأمثاله ليس مما يخفى على الناظر فى كتبهم ، ولكن من لم يجعل الله له نوراً فما له من نور .